



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع المهنة الصحفية في متابعة قضية الضمان الاجتماعي في فلسطين:

دراسة مقارنة لخطابي صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" الفلسطينيتين

ماجد عبد الله احمد إسماعيل

رسالة ماجستير

رام الله - فلسطين

1441هـ/2020م

واقع المهنة الصحفية في متابعة قضية الضمان الاجتماعي في فلسطين:
دراسة مقارنة لخطابي صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" الفلسطينيتين

إعداد الطالب:
ماجد عبد الله احمد إسماعيل

بكالوريوس صحافة وإعلام - جامعة تونس/تونس

المشرف: د. وليد الشرفا

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التنمية
المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - جامعة القدس
أبو ديس.

1441هـ/2020م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

واقع المهنية الصحفية في متابعة قضية الضمان الاجتماعي في فلسطين:

دراسة مقارنة لخطابي صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" الفلسطينيتين

اسم الطالبة: ماجد عبد الله أحمد سعيد

الرقم الجامعي: 21720307.

المشرف: د. وليد الشرفا

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 19 / 08 / 2020م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة

أسمائهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. وليد الشرفا

2- ممتحن داخليا: د. نادر صالحة

3- ممتحن خارجيا: د. محمد أبو الرب

1441هـ/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

[التوبة:105]

الإهداء

الى من حملت لواء المسؤولية الاولى مبكرا بعد وفاة والدي

الى من ضحت براحتها في سبيل راحتي وراحة اخوتي

إلى والدتي أطال الله عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببرها

إلى زوجتي الحبيبة اريج التي تقف الى جانبي خطوة خطوة

الى ابنائي احمد ورأفت وتالا وتالين الذين ارجو الله ان يحققوا احلامهم وما اشتتهي ان يكونوا من

صلاح ورفعة في العلم

الى اخوتي واخواتي وزوجاتهم وازواجهم وانسبائي والى جميع الاقارب والاصدقاء

لكم مني جميعا كل الحب والتقدير

إقرار:

أنا الموقع أدناه أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة علمية أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

التوقيع:

ماجد عبدالله أحمد إسعيد

التاريخ 19 / 8 / 2020

الشكر والتقدير:

في البداية أشكر الله عز وجل ان مكّني واعانني على اكمال هذا المشوار من المسيرة التعليمية وهنا لا يسعني وانا اضع اللمسات الأخيرة على هذه الرسالة الا ان أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور العزيز وليد الشرفا المشرف على هذه الرسالة الذي له الفضل بعد الله عز وجل في إدارة طريق البحث لي من خلال توجيهاته وارشاداته القيمة، كما أتقدم بالشكر الجزيل الى لجنة المناقشة الدكتور العزيز نادر صالحة كمناقش داخلي والدكتور العزيز محمد أبو الرب كمناقش خارجي، والى كل من كان له مساهمة ولو بسيطة في انجاز هذا البحث العلمي.

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى اساتذتي الاجلاء في جامعة القدس الذين أكن لهم الاحترام والتقدير واشكرهم على دعمهم ومساندتهم لي في مشوار الدراسة بهذه المرحلة والى كل من علمني حرفا طيلة حياتي التعليمية.

لكم مني جميعا كل الحب والتقدير

الباحث

مصطلحات الدراسة:

المهنية الصحفية (الاخلاق المهنية للصحافة): على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف دقيق للمهنية الصحفية إلا أن هناك إجماع على أنها تلك المعايير التي يتوجب على الصحفي والمؤسسات الصحفية مراعاتها والعمل بها أثناء عملية نقل الأخبار والمعلومات بأشكالها المختلفة إلى الجمهور كالموضوعية والحياد والصدق والاستقلالية وتعزيز الرأي والرأي الآخر مع الحفاظ على المسؤولية الاجتماعية في إطار حرية التعبير دون أن يعرض ذلك المجتمع إلى أي أذى.

الضمان الاجتماعي: يعرف بأنه النظام الذي يضمن عيش الفرد في حده الأدنى المعقول، عن طريق تأمين العمل له، وحماية قدرته، وتعويضه عن دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لأسباب خارجة عن إرادته، وتغطية النفقات الاستثنائية التي تترتب على المرض أو الإصابة أو العجز أو الوفاة، وكذلك نفقات الأعباء العائلية. (حمدان، ح، 1986).

صحيفة الحياة الجديدة: هي صحيفة رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية تأسست في رام الله بتاريخ 1994/11/10، وكانت في البداية صحيفة سياسية تصدر أسبوعياً، ثم تحولت منذ 1995/8/19 إلى صحيفة يومية، وتصدر الصحيفة عادة في 28 صفحة، كما يصدر عنها العديد من الملاحق منها: ملحق (قضايا الحياة)، ملحق (الحياة الرياضية) وملحق (الحياة الثقافية) لكن هذه الملاحق توقفت بعضها، ويظهر بعضها الآخر من حين لآخر.

وهي تعكس وجهة نظر السلطة الفلسطينية بدرجة كبيرة، وهذا ما يتضح من البيان التأسيسي للصحيفة الذي أتى في نصه "نحن مع السلطة من منطلق إنجاح الفرصة التاريخية السانحة لبناء مجتمع وكيان وطني مستقل، غير أننا لن نقف مع ما نراه تقصيراً أو إخلالاً في البنية والآراء، وسوف نعالج المسائل

المتعلقة بالسلطة بدرجة عالية من الحساسية والمسؤولية بهدف التطوير، وليس الإعاقة وجر العربة إلى الوراثة". (وفا، 1995).

صحيفة الأيام: وهي صحيفة يومية سياسية مستقلة تصدر عن "مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع" في رام الله، والمؤسسة عبارة عن شركة مساهمة محدودة.

"انطلقت صحيفة الأيام في 1995/12/25م حيث صدر العدد الأول منها بجهود طاقم مكون من طاقات شبابية، وكفاءات مجموعة من ألمع صحفيي وكتاب الشتات الذين عادوا الى الوطن إثر توقيع اتفاقيات أوسلو، ويرأس تحريرها الكاتب أكرم هنية، وتمتلك مؤسسة الأيام مطبعة حديثة تعمل بطاقة عالية وكفاءة ملحوظة، وتتناول الصحيفة، التي يتراوح عدد صفحاتها من 20 الى 40 صفحة، بتبويب متميز وإخراج حيوي في شتى المواضيع السياسية، الاقتصادية، الرياضية، الثقافية؛ وطنيا، إقليميا ودوليا، كما تتفرد بنشر مواضيع مختارة من الصحافة العبرية بانتظام، وتواظب صحيفة الأيام على إصدار ملحق يومي غني متخصص بالمنوعات والثقافة والرياضة. (وفا، 1995).

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" بالمهنية الصحفية او الاخلاق المهنية للصحافة اثناء تغطيتهما لقضية الضمان الاجتماعي وما رافق ذلك من تفاعلات وردود أفعال واحتجاجات شعبية من القطاعين الخاص والأهلي في فلسطين، وقد حددت الدراسة التواريخ الفردية خلال الفترة الزمنية التي ركز عليها الباحث في التحليل وهي "من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 الى 31 ديسمبر/كانون اول 2018".

ومن اجل الوصول الى ذلك استخدم الباحث أداة تحليل المضمون، اما مجتمع الدراسة فكان صحيفتا "الحياة الجديدة" و "الايام" الورقيتين وليس موقعيهما الالكترونيين، عبر تحليل المضمون لما نشر في الاعداد الورقية للصحيفتين اللتين تمثلان عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية المذكورة عبر المسح الشامل لكل الايام الفردية في تلك الفترة وما اوردها من متابعات إخبارية او مقالات او مواد صحفية لمعرفة نقاط الالتقاء والابتعاد لكل منهما عن المهنة الصحفية من خلال أسلوب التكرار الذي تظهر به الوحدات أو الفئات، فيما كانت أدوات القياس التحليلية على مستويي القضية والموضوع والشكل، وهنا قصد الباحث في خطاب الصحيفتين بالعنوان المخرجات النهائية للأشكال الصحفية والعناوين والصور وتقنيات الابرار وليس المعاني الفلسفية والعميقة لنظريات الخطاب Discourse.

وقد جرى تقسيم الدراسة الى خمسة فصول، حيث تناول الفصل الاول منها مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها والاسئلة الموضوعية إضافة الى نموذج الدراسة وأسلوب القياس.

وفي فصلها الثاني تناولت الدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، حيث تطرق الباحث الى تعريفات ومفاهيم الصحافة والاعلام والمهنة الصحفية ومعاييرها، إضافة الى تعريفات الضمان الاجتماعي، ثم الى الاستفادة من الدراسات السابقة والأبحاث في الدراسة.

فيما تناول فصلها الثالث الاطار المنهجي للدراسة من حيث منهجية الدراسة وادواتها التي تعتبر دراسة وصفية تستخدم تحليل المضمون كأداة تحليلية، وقد انحصر مجتمع الدراسة في المواد الصحفية التي تناولتها كل من صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" من اخبار وتقارير وتحقيقات ومقالات رأي وغيرها من الاشكال الصحفية والخاصة بقضية الضمان الاجتماعي، وقد جرى تحديد العينة العشوائية المنتظمة بجمع المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي التي نشرت في الصحيفتين المذكورتين خلال التواريخ الفردية من الفترة الزمنية الواقعة بين 1 نوفمبر/تشرين ثاني 2018 الى 31 ديسمبر/كانون اول 2018م، إضافة الى الحدود المكانية والزمانية للدراسة والمتمثلة بالصحيفتين والفترة الزمنية المحددة في الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً في اهتمام صحيفتي الحياة الجديدة والأيام بنشر مواد إعلامية تتعلق بقضايا الضمان الاجتماعي من حيث عدد المواد التي نشرتها الصحيفتان في تلك الفترة (7 مواد في صحيفة الحياة الجديدة و25 مادة نشرتها صحيفة الايام)، او الموضوعات التي جرى التركيز عليها دون الأخرى.

وكان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ان صحيفة الحياة الجديدة لم تول اهتماما بقضية الضمان الاجتماعي بقدر ما اولته صحيفة الايام، وان تغطية الصحيفة الاولى كان في مجمله لصالح الحكومة ومواقف الأطراف المؤيدة لها، فيما كانت تغطية الصحيفة الثانية وهي الأيام أكثر توازناً الى حد ما في تناول المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي لكنها أيضاً اغفلت جوانب أخرى وهو ما يعتبر مساساً بالمهنية الصحفية.

وأخيراً خرجت الدراسة بجملة من التوصيات أبرزها: ضرورة اعتماد مدونة السلوك المهني الإعلامي التي أعدتها نقابة الصحفيين لتكون أساس عمل المؤسسات الصحفية، والاهتمام أكثر من قبل الصحف

الفلسطينية بالتحقيقات التي غابت عن الصحيفتين، خاصة في مثل هذه القضايا التي تشغل الجمهور الفلسطيني، والاستقلال المالي لأي مؤسسة صحفية من أجل التمتع بالاستقلالية وحرية الرأي والتعبير.

Reality of the professionalism of Journalism in Covering the Issue of Social Security in Palestine: Comparative Study of the Rhetoric of “Al-Hayat Aljadeeda” and “Al-Ayyam” Palestinian Newspapers

Prepared by Majid Abdallah Isaid

Supervisor: Dr. Walid Shurafa

Abstract:

This study aims to identify the degree of commitment of “Al Hayat Al-Jadida” and “Al-Ayam” newspapers (not the websites) to professional journalism and to the ethics of professional journalism when covering the case of social security accompanied by the reactions and public protests from the private and non-governmental sectors in Palestine. The study has identified the individual dates of the time period between 1st/11/2018-31/12/2018 during which emphasis will be placed on the analysis.

For the purpose of this study, the researcher used content analysis tool. As for the study population, “Al-Hayat” and “Al-Ayam” newspapers were chosen. The researcher analyzed the content of what was published in these two newspapers which represents the study sample during the mentioned period of time. This was done by conducting a comprehensive survey of that period and of what they provided of follow-up news, articles and journalistic materials in order to discover to what extent they were close or far from professional journalism through repetition style which appeared in units and categories. Furthermore, analytical measurement tools were used on levels of case, subject, and form, and here, in the two newspapers speech the researcher meant of the title the final outputs of the journalistic forms, titles, photos and standout techniques not the deep and Philosophical meanings for the speech theories.

The study was divided into five chapters. The first chapter discusses the problem of the study, the importance of the study, the aims of the study, and the questions of the study.

As for the second chapter, it addressed the theoretical frame and previous related study. It touched upon the definition and concepts of journalism, press, and professional journalism and its norms, in addition to social security.

The third chapter dealt with the methodological framework of the study. It referred to the methodology of the study and its tools. This study is a descriptive study which uses content analysis as an analysis tool. The study population includes journalistic materials published in “Al-Hayat Al-Jadida” and “Al-Ayam” including news, reports, investigations, articles and other forms of journalism especially the ones related to social security. When it came to the regular random sample, it was selected through collecting journalistic materials related to social security that were published in “Al-Hayat Al-Jadida” and “Al-Ayam” newspapers during the individual dates of the time period between 1st/ 11/2018-31/12/2018. In addition, it included the spatial and temporal limits of the study represented in these two newspapers and the time period specified in the study.

The results of the study have shown a disparity in the interests of “Al-Hayat Al-Jadida” and “Al-Ayam” when it comes to publishing journalistic materials related to cases of social security in terms of the number of published materials in the specified time period, seven materials published in Al-Hayat and twenty five in Al-Ayam. Also, there was a disparity in the subjects that received more attention.

One of the most important conclusions reached was that “Al-Hayat Al-Jadida” Newspaper did not provide enough attention to the case of social security as much as “Al-Ayam” has provided. Moreover, the coverage of “Al-Hayat” was mainly in favor of the government and its supportive parties. As for Al-Ayam, its coverage was kind of more balanced in presenting journalistic materials related to the case of social security, but also it has neglected other sides which considers an absence of the journalistic profession.

Finally, the study reached the following conclusions: the importance of adopting a code of journalism conduct that is formed by journalists’ syndicate so that it becomes the basis of journalistic institutions’ work. Furthermore, more attention is needed from Palestinians’ press towards the investigation that were missed by the two newspapers, especially in such cases that are in the interest of the Palestinian public. In addition, the financial independence is

necessary for journalistic institutions in order to have freedom of expression and independency of opinion.

الفصل الاول:

الإطار العام للدراسة

1. تمهيد:

تؤدي الصحافة دورا مهما في حياة المجتمعات والافراد على حد سواء، وعلى الرغم من انها لم تتمكن من ممارسة دورها كسلطة رابعة في مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعات العالم الثالث كما في عديد البلدان المتقدمة التي تتمتع بحرية الرأي والتعبير وامتلاك المعلومة، الا انها تظل تؤثر في الرأي العام لدى الجمهور.

ولأنها كذلك فقد سعت العديد من الدول الى وضع قوانين وأنظمة وسياسات إعلامية توطر وتنظم العمل الصحفي تتسجم مع أهدافها وتوجهاتها، مثلما اجتهدت أيضا النقابات والاتحادات الصحفية الى وضع مدونات سلوك تضبط العمل الصحفي خاصة في ظل صعوبة الفصل بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي في مجال العمل الصحفي، إدراكا لأهمية ذلك في خلق بيئة سليمة للعمل الصحفي لما يمكن ان يشكله الاعلام من تطور المجتمعات اذا ما مارس المساءلة الحقيقية، وخطورة أيضا في الوقت ذاته على هذه المجتمعات اذا ما تخلت الصحافة عن اخلاقياتها.

ولعل من ضرورات التحلي بالأخلاق الصحافية، وان كانت واجبة في جميع القضايا، الا انها تكون اكثر الحاحا عندما يتم العمل على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المجتمعات، ما يلزم الصحفي او المؤسسة الصحافية بان لا تنصب نفسها قيّمة على مصالح الناس وان تكون وسيطا بين الحدث والرأي العام.

وفي هذا الإطار فقد شكلت محاولات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين أواخر عام 2018 قضية رأي عام، خلقت تجاذبات وتطورات متلاحقة في الساحة الفلسطينية، احتدم فيها الجدل بين الحكومة والمعارضين للقانون كما تباينت فيها أيضا مواقف وسائل الاعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة ومنها الصحف الصادرة في فلسطين كـ "الحياة الجديدة" و"الأيام" و"القدس" وغيرها من هذه الصحف.

وتعد قضية الضمان الاجتماعي واحدة من أبرز القضايا الاجتماعية التي تهم المجتمعات، وقد بدأت قضية التكافل الاجتماعي من الولايات المتحدة الاميركية التي كان فيها أول قانون للضمان الاجتماعي حيث صدر في العام 1935م وتمت المصادقة عليه للمرة الاولى.

كما ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اهتم بهذا الموضوع فقد نصت المادة 22 من هذا الاعلان، على أن "لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، حقا في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية". (الامم المتحدة، 1948).

ومنذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م بموجب اتفاق أوسلو بدأ التفكير بالاقطاعات المالية التي تجبها إسرائيل من العمال الفلسطينيين لديها، وكيفية استعادتها، حيث تناولت عدة بنود في اتفاقية باريس الاقتصادية كيفية إعادة هذه الاموال الى الفلسطينيين. (مركز الأبحاث، م.ت.ف. 2018).

لكن هذا الامر ظل معطلا حتى تاريخ 23 آب من العام 2007م عندما أصدر الرئيس محمود عباس قرارا يلزم القطاع الخاص الالتحاق بقانون التقاعد العام، قبل ان يبدأ مختصون في العام 2012م

بالعمل على صياغة قانون تقاعد وتوسيعه إلى نظام ضمان اجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وتشكل ما يسمى "الفريق الوطني للضمان الاجتماعي" برئاسة رئيس الوزراء ويضم ممثلين عن العمال، وأصحاب العمل، والمجتمع المدني، حيث شرع في وضع خطة عمل لصياغة نظام ضمان اجتماعي، واستمرت المفاوضات بين أطراف الفريق لمدة ثلاث سنوات، وأعلنت في كانون الأول من العام 2015م موافقة مجلس الوزراء على الصيغة التي جرى التوصل إليها، حيث أحيلت للرئيس محمود عباس للتوقيع عليها وتم بالفعل ذلك وصدر في الجريدة الرسمية "الوقائع" بتاريخ 2016/03/02م، على أن يجري تنفيذه بعد شهر من نشره بهذه الجريدة. (ديوان دار الفتوى، 2016).

لكن صيغة القانون التي نشرت في الجريدة الرسمية لاقت معارضة من شرائح مختلفة من الفلسطينيين، وقد نظمت احتجاجات عديدة في العام 2016م تطالب بتعديل العديد من بنوده، وبالفعل أعيد فتح القانون وادخلت عليه بعض التعديلات قبل أن يعاد طرحه من جديد للتطبيق، وأعلنت الحكومة أواسط العام 2018م أنها ستبدأ في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي المعدل مع بداية نوفمبر/ تشرين ثاني من العام ذاته.

ومع دخول "قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني" حيز التنفيذ، مطلع نوفمبر/ تشرين ثاني من العام 2018م، احتدم الجدل حول الإشكاليات التي تضمنتها بنوده، في أكثر من قضية، ما دفع جهات عدة للمناداة بإلغائه كلياً بسبب إجحافه وتهميشه لحقوق الطبقة العاملة لصالح رأس المال حسب بعض المعارضين، في الوقت الذي تمسكت به جهات أخرى، انطلاقاً من مبدأ وجود قانون قابل للتعديل، أفضل من عدم وجوده بالمطلق، بالاستناد إلى أن بنوداً عدة جرى الاعتراض عليها والمطالبة بتعديلها. هذا الأمر فرض نفسه على مختلف وسائل الإعلام التي تفاوت اهتمامها هي الأخرى في تناول قضية الضمان الاجتماعي، ما انعكس على المهنية الصحفية التي ظل تطبيقها محل شك وتباين من مؤسسة

إعلامية الى أخرى، وذلك وفقا لتبعية هذه المؤسسة أولا، وقدرة الصحفيين ثانيا على الحصول على المعلومة الدقيقة وكيفية تناولهم لها ونشرها في وسيلة الاعلام التي يعملون فيها، وهو ما دفع الباحث الى اختيار قياس المهنية الصحفية لدى الصحف الصادرة في فلسطين وتحديد صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" باعتبار ان الاولى صحيفة رسمية فيما الثانية فهي مستقلة من خلال تناولهما لقضية الضمان الاجتماعي.

ومن هنا فان هذه الدراسة تأتي للتعرف على كيفية تغطية هذه الصحف لقضية الضمان الاجتماعي، ومدى التزامها بالمهنية الصحفية في تغطيتها، وقد جرى تحديد صحيفتي "الحياة الجديدة" باعتبارها الصحيفة الرسمية و "الايام" باعتبارها صحيفة مستقلة، من خلال تحليل مضمون خطابي الصحيفتين المذكورتين، والمقصود بالخطاب هنا هو المخرجات النهائية للأشكال الصحفية والعناوين والصور وتقنيات الابرار وليس المعاني الفلسفية والعميقة لنظريات الخطاب Discourse.

2. مشكلة الدراسة:

تعتبر صحيفة "الحياة الجديدة" الصحيفة الوحيدة الرسمية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية، فيما صحيفة "الايام" فهي مستقلة، وهاتان الصحيفتان تابعتا قضية الضمان الاجتماعي كل من زاويتها وسياستها التحريرية، وبما ان هذه القضية ظلت محل جدل لدى مختلف المؤسسات الصحفية مثلما هي لدى المجتمع فان الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة الى معرفة موقف الصحيفتين المذكورتين عبر دراسة مقارنة لاهتماماتهما بهذه القضية في الفترة المذكورة، لتحليل مضمون ما تناولته في تغطيتهما لقضية الضمان الاجتماعي ومدى التزامهما بالمهنية الصحفية في ذلك، باعتبار ان المهنية الصحفية بما تحمله من محددات ك (الموضوعية، الدقة، الحياد، المصادقية، الاستقلالية والمسؤولية الاجتماعية ... الخ) هي التي يمكنها الحكم بشكل افضل على عمل الصحفي والمؤسسة الصحفية، ومن هنا فان

مشكلة الدراسة تتمثل في: ما مدى التزام كل من صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" بالمهنية الصحفية
اثناء تغطيتهما لقضية الضمان الاجتماعي؟

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي يظل محل جدل دائم، فيما مثلت قضية الضمان
الاجتماعي بما حملته من تفاعلات وتجاذبات لدى الجمهور الفلسطيني والتباين الواضح بين اراء
الفلسطينيين واحدة من أبرز القضايا الاجتماعية التي تحتاج مسؤولية وامانة مهنية من قبل الصحافة
اثناء تغطيتها.

هذه القضية التي جمدت بتدخل من الرئيس محمود عباس بسحب قانون الضمان الاجتماعي وتأجيل
تطبيقه إثر الاحتجاجات واتساع دائرة الرفض له، اهتمت بها وسائل الاعلام الفلسطينية بمختلف
اشكالها، وقد عملت كل واحدة منها حسب سياستها التحريرية في تناول قضية الضمان الاجتماعي،
ومن هنا فان المهنية الصحفية التي نبحث عنها في تغطية قضية الضمان الاجتماعي ومدى التزام كل
من صحيفتي "الحياة الجديدة" و"الأيام" بها تمثل محور هذه الدراسة.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام الصحيفتين "الحياة الجديدة" و "الايام" بالمهنية
الصحفية اثناء تغطيتهما لقضية الضمان الاجتماعي وتفاعلاتها خلال الفترة المحددة للدراسة وهي
التواريخ الفردية في الفترة الزمنية الواقعة بين "1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018م و 31 ديسمبر/ كانون
اول 2018م"، من خلال تحليل مضمون ما اوردته من متابعات إخبارية او مقالات او مواد صحفية،
بمعنى المخرجات النهائية للأشكال الصحفية والعناوين والصور وتقنيات الابرار وليس المعاني الفلسفية

والعميقة لنظريات الخطاب وذلك من اجل معرفة نقاط الالتقاء والابتعاد لكل منهما عن المهنية الصحفية، ومدى تأثير تبعية الصحيفة على مضمون خطابها، إضافة الى التعرف على أوجه القصور او غياب المهنية الصحفية في كل من الصحيفتين ان وجد.

5. أسئلة الدراسة:

يسعى الباحث ومن خلال تحليل مضمون المواد الاعلامية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي التي نشرت في اعداد الصحيفتين "الحياة الجديدة" و "الايام" الورقية عبر دراسة مقارنة لكيفية تناول كل من الصحيفتين هذه المواد في الفترة المذكورة الى الإجابة على السؤال الرئيس وهو: ما مدى التزام كل من صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" بالمهنية الصحفية اثناء تغطيتهما لقضية الضمان الاجتماعي؟

واضافة الى ذلك فانه يوجد عدة أسئلة فرعية تتناولها الدراسة وهي:

- ما القضايا والموضوعات التي تناولتها المادة الصحفية حول قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- ما أسلوب عرض المادة الصحفية المتعلقة بالضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- ما مصدر المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- ما موقع المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- ما هو شكل المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- هل استخدمت عناصر الابرار في المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟
- هل توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين الصحيفة وفئة المصدر؟

- هل توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين الصحيفة وشكل المادة الصحفية؟

6. نموذج الدراسة او أسلوب القياس:

من اجل قياس المهنية الصحفية تستخدم الدراسة أسلوب التكرار الذي تظهر به الوحدات أو الفئات.

أولاً: وحدات التحليل:

وهي الأمر الذي نقوم باحتسابه، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون، وأكثرها أهمية، وهي على النحو الآتي:

- الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، وهي موضوعات الضمان الاجتماعي وقضاياها.
- وحدة مقاييس المساحة في صحيفتي الدراسة والعناصر الطبوغرافية والكاريكاتير والرسوم والألوان، وتستخدم هذه الوحدة لمعرفة حجم اهتمام الصحيفتين عينة الدراسة بقضية الضمان الاجتماعي وتفاعلاتها.

ثانياً: فئات التحليل:

لكل دراسة فئاتها الخاصة بها، وهي تمثل الأجزاء ذات الخصائص أو السمات أو الأوزان المتعلقة بمادة الدراسة، حيث يتم تقسيمها بناء على معايير للتصنيف جرى صياغتها مسبقاً، وفي هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى فئات المضمون وفئات الشكل:

أ. فئات المضمون:

فئة القضية أو الموضوع: وهي الموضوعات المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي التي تناولتها الصحيفتان عينة الدراسة، وتنقسم إلى فئات فرعية، وهي:

- مواقف الرئاسة: ويقصد بها كل ما صدر من قرارات وتصريحات من الرئاسة تتعلق بقضية الضمان الاجتماعي.
- مواقف الحكومة: ويقصد بها جميع القرارات او المواقف التي صدرت عن الحكومة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي.
- مواقف الوزراء: ويقصد بها كل ما صدر من تصريحات ومواقف عن الوزراء بشأن قانون الضمان الاجتماعي.
- مواقف المجلس التشريعي: ويقصد بها كل ما صدر عن اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس التشريعي لمتابعة قضية الضمان الاجتماعي من مواقف بهذا الشأن.
- مواقف مؤسسة الضمان الاجتماعي: ويقصد بها كل ما صدر من قرارات او بيانات او نشرات او تصريحات من المسؤولين في الضمان الاجتماعي حول هذه القضية.
- مواقف الفصائل والأحزاب السياسية: ويقصد بها كل ما صدر عن الفصائل والأحزاب السياسية من مواقف بشأن قانون الضمان الاجتماعي سواء باسم الفصيل او بشكل فردي.
- مؤسسات المجتمع المدني: ويقصد بها كل ما جاء من مواقف لهذه المؤسسات بشأن الضمان الاجتماعي.
- مواقف اتحاد العمال: ويقصد بها كل ما صدر عن الاتحاد من مواقف وبيانات وردود أفعال على قانون الضمان الاجتماعي.
- الحراك العمالي الفلسطيني لإسقاط قانون الضمان الاجتماعي: ويقصد بها كل ما صدر عن الحراك من مواقف وبيانات وردود أفعال على قانون الضمان الاجتماعي.
- النقابات المهنية: ويقصد بها كل ما صدر عن النقابات المهنية من مواقف بشأن قانون الضمان الاجتماعي.

- نقابات الموظفين في القطاع الخاص: ويقصد بها جميع المواقف والبيانات والفعاليات الخاصة التي صدرت عن هذه النقابات بخصوص الضمان الاجتماعي.
- مواقف القطاع الخاص: وهي تلك المواقف او القرارات او الاجراءات التي اتخذها القطاع الخاص بشأن قانون الضمان الاجتماعي.
- مواقف الحراك الفلسطيني الموحد لإسقاط الضمان الاجتماعي: ويقصد بها جميع المواقف والبيانات والفعاليات والاحتجاجات التي صدرت عن هذا الحراك بشأن قانون الضمان الاجتماعي.
- رجال الاعمال: ويقصد بها كل ما جاء من تصريحات ومواقف لرجال الاعمال في فلسطين بشأن قانون الضمان الاجتماعي.
- وجهاء ورجال العشائر: ويقصد بها كل ما صدر عن وجهاء ورجال العشائر فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي.

ب. فئة المصدر:

وهي مصادر الموضوعات والاعبار والتقارير وغيرها من الاشكال الصحفية التي نشرت في الصحيفتين عينة الدراسة، وتنقسم الى:

1. مصادر خاصة: وهي المصادر التي تعتمد فيها وسيلة الإعلام على هيئة تحريرها، وتنقسم إلى:
 - المراسل: وهو مندوب الصحيفة ميدانيا الذي ينقل الاحداث ويكتب الموضوعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي من واقع الحدث.
 - أخرى: بقية المصادر الخاصة مثل كتاب مقالات الرأي والتحليل.

- ما يصل الى الصحيفة عبر البريد او البريد الالكتروني او حصلت عليه من مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والفاكس او اي وسيلة أخرى من بيانات وتصريحات ومواقف لمختلف الجهات بشأن قضية الضمان الاجتماعي.

- المصادر العامة: وهي المصادر التي تتعامل مع وسيلة الإعلام ومع وسائل إعلامية أخرى وهي مصادر لجميع وسائل الإعلام، وتنقسم إلى:

II. وكالات الأنباء: وهي المؤسسات الإعلامية التي تعمل من خلال شبكة واسعة من المراسلين

المنتشرين في مناطق مختلفة ويمكن تقسيمها إلى:

- وكالة الأنباء "وفا": وهي وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية.
- وكالات عالمية وهي الوكالات التي تعمل بشكل عالمي، فتغطي جميع أنحاء العالم، ومن أشهرها اسوشييتد برس الأمريكية، ووكالة رويترز البريطانية، ووكالات الأنباء الفرنسية (فرانس برس).
- وكالات أنباء عربية: وهي وكالات الأنباء العربية مثل وكالة "بترا" الأردنية والشرق الأوسط المصرية وغيرها.

- وكالات انباء محلية الكترونية: وهي وكالات انباء فلسطينية متخصصة بنشر الاخبار المحلية والعربية والدولية، مثل وكالة "معا" الإخبارية، وكالة "سما" الإخبارية، وكالة "سوا" الإخبارية وغيرها.
- تلفزيون فلسطين والقنوات التابعة له: وهو التلفزيون الرسمي والقنوات الرسمية الأخرى التابعة له مثل فلسطين مباشر، قناة مساواة، وإذاعة صوت فلسطين التي تنقل عنهم الصحف الاخبار والقضايا المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

- قنوات تلفزيونية فلسطينية أخرى: وهي تلك القنوات الخاصة او التابعة لجامعات او مؤسسات او اشخاص، مثل قناة معا، تلفزيون النجاح، القدس التربوي وغيرها من القنوات المحلية الأخرى التي تنقل عنها الصحف الاخبار والقضايا المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

- الإذاعات المحلية: وهي الإذاعات الخاصة مثل أجيال، راية، موطني وغيرها من الإذاعات المحلية التي تنقل عنها الصحف الاخبار والقضايا المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

- وسائل الإعلام الأخرى: وهي الصحف والمجلات المحلية، ومواقع الإنترنت العربية والأجنبية التي تنقل عنها الوسيلة الإعلامية أخبارها وموضوعاتها ومقالاتها.

III. متعدد المصادر: وهي الموضوعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي متعددة المصادر مثل ان يأتي الخبر على وكالة انباء والمراسل معا.

IV. مجهول المصدر: وهي الموضوعات التي تنشر في الصحيفتين عينة الدراسة تحديد مصدرها.

V. أخرى وهي المصادر كافة التي تذكر في الفئات السابقة مثل النشرات، الوثائق، الوكالات الخاصة وغيرها.

VI. فعاليات: وهو أن تقوم الصحيفة بنشر مادة صحفية الهدف من ورائها هو تغطية أي نشاط او فعاليات حصلت بشأن قضية الضمان الاجتماعي بغض النظر عن الجهة التي نظمت هذا النشاط سواء كانت حكومية أو غيرها.

VII. توعوي: نشر مواد صحفية من اجل نشر التوعية لدى الجمهور بما يتضمنه قانون الضمان الاجتماعي، وفي المقابل سبب رفض المعارضين لتطبيق القانون وحججهم في هذه المادة الصحفية.

VIII. احداث: وهي مواد إخبارية تتعلق بما جرى في البلاد من احداث وتفاعلات حول قانون الضمان الاجتماعي لمعرفة ما تم حدوثه كمادة صحفية.

IX. علاقات عامة: وهي مواد صحفية يتم نشرها على شكل اخبار كزيارات مسؤولين أو غيرها.

ثالثاً: فئات الشكل:

أ. فئة شكل المادة الصحفية: وهي الفنون الصحفية التي نشرت بها الموضوعات وقضايا الضمان

الاجتماعي في الصحف عينة الدراسة وتنقسم إلى:

- الخبر الصحفي: وهو المعلومات الدقيقة والصادقة التي تصف وتشرح واقعة جرت وتهم فئة من

الفئات أو جماعة من الجماعات التي تعرفها لأول مرة.

- التقرير الصحفي: وهو المادة الصحفية التي تنقل أو تصف الحالة المتعلقة بقضية الضمان

الاجتماعي مسندة بمواقف الأطراف المختلفة ذات الصلة بالقضية.

- المقابلة الصحفية: وهو الحوار بين الصحفي وشخصية أو عدة شخصيات، بهدف الحصول على

معلومات وأخبار جديدة أو شرح وجهة نظر معينة حول قضية الضمان الاجتماعي.

- التحقيق الصحفي: وهو تغطية استقصائية مرفقة بصور ويسعى إلى محاولة الكشف عن جوانب لا

يعلمها الجمهور وذلك بالاستناد إلى وثائق ومقابلات مع مختلف الجهات وتناول وجهتي النظر

فيه.

- المقال التحليلي: وهو عبارة عن مقال يكتبه الصحفي ويسعى فيه إلى قراءة ما يعرف بـ "ما وراء

الخبر" من خلال تحليل مواقف وظواهر متعلقة بقضية الضمان الاجتماعي، ويمكن لهذا التحليل

أن يضيف مزيداً من التفسير والتعليل للجمهور حول قضية الضمان الاجتماعي، والربط بين

أسباب ونتائج وآراء جانب معين "مؤيد أو معارض للقانون" أو الجانبين معاً.

- كلمة الصحيفة أو كلمة رئيس التحرير: وهي الأداة الصحفية التي تعبر عن سياسة الصحيفة فيما

يتعلق بأي قضية.

- الصورة الصحفية: وهي الصورة المستقلة او المنفردة (أي تلك التي يمكن وجودها دون ان تكون مرفقة بخبر) وهي التي تمثل بحد ذاتها خبرا كاملا مع اعتمادها البسيط على شرح لها يتعلق بمضمونها والمكان الذي التقطت فيه.

- الرسم الكاريكاتوري: ويعد من الفنون الصحفية المهمة التي يمكن ان تعكس بشكل او بآخر عن توجه الصحيفة، وغالبا ما يكون هذا الرسم ساخرا يعبر عن المواقف والأفكار بهدف إحداث تأثير معين على الجمهور.

رابعا: فئة موقع النشر: وهي مكان موضوعات وقضايا الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة وتفيد في التعرف على مستوى الاهتمام بهذه الموضوعات، وهي على النحو الآتي:

- الصفحة الأولى: وهي تعتبر الصفحة الأفضل في الصحيفة والموضوعات التي تنشر عليها وتمثل أهمية بالغة بالنسبة للصحيفة.

- الصفحة الأخيرة: وتأتي من حيث الأهمية بعد الصفحة الأولى للقارئ في العادة ينتقل بعد قراءته للصفحة الاولى الى الأخيرة مباشرة قبل البدء بتقليب الصفحات الداخلية.

- الصفحات الداخلية: وتكون هذه الصفحات عادة في الصحف مبنية بالعديد من الموضوعات، حيث يجري تناول الاخبار المحلية في صفحات وتخصص أخرى للاقتصاد والرياضة والمقالات الخ.

خامسا: فئة عناصر الإبراز: وهي العناصر التي استخدمت لإبراز موضوعات وقضايا الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة:

- الصورة: وهي من أهم العناصر الجاذبة للقارئ، فالنقيرير او المادة الصحفية التي تتضمن صورا تكون جاذبة للقارئ واكثر متابعة من غيرها.

- خط العنوان: وهو الخط الذي طبع فيه العنوان ان كان ملونا او عريضا ليظهر بشكل واضح

للقارئ، وينقسم الى:

أ. من حيث الوظيفة:

- رئيسي.

- فرعي.

- ثانوي.

ب. من حيث الاتساع:

- ممتد.

- عريض.

- عمودي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الصحافة

1.1.2 المقدمة:

تلعب الصحافة والاعلام بمختلف مكوناتها دورا فاعلا في حياة المجتمعات، وعلى الرغم من طغيان السياسة على الصحافة الفلسطينية مثلما هي في حياة الفلسطينيين الا ان القضايا الاجتماعية ظلت محل اهتمام كبير لدى الجمهور خاصة اذا ما كانت هذه القضايا تمسهم بشكل مباشر وبالتالي فان تناول مثل هذه القضايا يحتاج من الصحفي او المؤسسة الصحافية ان تحافظ على مستوى عال من المصداقة والصراحة والمسؤولية في الوقت ذاته وهي تتناول مثل هذه القضايا باعتبارها مسألة أخلاقية في العمل.

ان مسألة اخلاقيات العمل الصحفي هامة جدا ومسؤولية مجتمعية كبرى واقعة بالأساس على الصحفي نفسه ووعيه بالصحافة ورسالتها المجتمعية السامية وضميره المهني الصرف ومدى تمسكه بما تفرضه عليه هذه المهنة من مهام، مثل الصدق والشرف والنزاهة والمسؤولية الاجتماعية والى ما شاكل ذلك من اخلاقيات، والغرض منها في النهاية هو تحسين الأداء الإعلامي والتحكم في وسائل الاعلام لصالح عامة الناس.

وقد تميز القرن الماضي بظاهرة تفجر المعلومات التي يتم نقل جانب كبير منها عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية مما يفرض على الإعلاميين ضرورة الالتزام بمسؤولياتهم الاجتماعية حيال

مجتمعهم، وعدم تغليب الاعتبارات المهنية الضيقة على الاعتبارات الأخلاقية العامة، كذلك العمل للصالح العام، وليس للمنفعة الخاصة". (د. إيليا، ا، وآخرون 2008).

2.1.2 مفهوم الصحافة وتعريفها:

1. تعريف الصحافة لغة:

الصحافة: مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة والنسبة (محدث)، إليها: صحافي.

وصحافة تعني فن إنشاء الجرائد والمجلات وكتابتها، وهي أيضا طائفة الصحف الصادرة في بلد من البلدان أو في منطقة من المناطق. (مصطفى، وآخرون، 2008).

2. تعريف الصحافة اصطلاحاً:

على حد قول بورك الإنجليزي "الصحافة هي السلطة الرابعة، وفي معجم الرائد "الصحافة هي فن إنشاء الجرائد والمجلات وكتابتها.

وتعتبر الصحافة غذاء الفكر اليومي في تنوير عقول الناس باطلاعهم على مجريات الحوادث والمعارف بتناولها شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية. (كنعان، 2013).

ومنهم من يعرفها بأنها جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات عليها إلى الجمهور، وكل ما يجري في العالم ويهم الجمهور، وكل فكر وعمل روائي تثيره تلك المجريات يكون المادة الأساسية للصحف.

أي أن الصحافة تعني بهذا المفهوم، فن تسجيل الوقائع اليومية بدقة وانتظام وذوق سليم، مع الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه والاهتمام بالجماعات البشرية وتناقل أخبارها ووصف نشاطها، ثم تسليتها وشغل أوقات فراغها، ومن ثم فالصحافة هي مرآة تعكس صورة الجماعة وأداءها وخواطرها.

ويعرف محمود عزمي، أحد أعلام الصحافة المصرية في القرن العشرين، الصحافة بقوله إنها وظيفة اجتماعية مهمتها توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الجيدة الناضجة مفعمة ومناسبة إلى مشاعر القراء من خلال صحف دورية. (عزمي، 2014).

3.1.2 تاريخ الصحافة:

الصحافة بمعنى نقل الاخبار قديمة قدم الدنيا وليست النقوش الحجرية في مصر والصين وعند العرب الجاهليين وغيرهم من الامم العريقة الا ضربا من ضروب الصحافة في العصور القديمة ولعل أوراق البردي المصرية من أربعة آلاف عام كانت نوعا من النشر او الاعلام او الصحافة القديمة. (كنعان، 2013).

وهناك من يقول "إن تاريخ الصحافة مرتبط بتاريخ اختراع الطباعة، ففي عصر النهضة بعد اختراع الطباعة كانت ألمانيا أول من أنشأ صحيفة رسمية واسمها "Relation aller Fuernemmen und gedenck würdigen Historien" في مدينة ستراسبورغ عام 1605م، وكانت عبارة عن ملخصات الحروب والمعارك والقرارات الجديدة.

ثم بعد ذلك كان ظهور اول صحيفة في فرنسا عام 1632 وكان اسمها "الاخبار اليومية"، وفي العالم العربي كانت صحيفة "الحوادث اليوميّة" هي أول صحيفة حيث كانت في مصر وذلك بعد ان احضر

نابليون أثناء حملته لغزو البلاد المطبعة الفرنسية، ثم بعد ذلك صحيفة "المبشر" في الشمال الإفريقي عام 1847. (عطية، 2018).

4.1.2 تاريخ الصحافة الفلسطينية:

مرت الصحافة الفلسطينية بمراحل مختلفة منذ ولادتها في أواخر القرن التاسع عشر، وقد حددها المؤرخون والكتاب بخمسة مراحل منذ نشأتها ابان الحكم العثماني لفلسطين وحتى وقتنا الحاضر في ظل السلطة الفلسطينية مروراً بالانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي.

وقد لعبت الصحافة الفلسطينية دوراً مهماً في تشكيل الوعي الوطني مثلما ساهمت في بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها.

عرفت فلسطين الصحافة باللغة العربية في العهد العثماني بصور صحيفة "القدس الشريف" في مدينة القدس عام 1876 بعدما جرى ترجمتها من التركية، وقد كان ذلك متأخراً قرابة نصف قرن على ظهور الطباعة فيها، وعلى الرغم من ذلك فإن الانطلاقة الحقيقية للصحافة الفلسطينية كان عام 1908، حين أصدر جورجى حبيب حنانيا الذي كان يعمل في مجال الطباعة في القدس عام 1894 "جريدة القدس" كصحيفة علمية أدبية اجتماعية.

ولم تقتصر أهمية الصحيفة على كونها الصحيفة الفلسطينية الأولى الصادرة في تلك السنة، حيث "صدر في ذات السنة العديد من الصحف والجرائد، منها: الكرمل، الإنصاف، النفير، البلبل، بشير فلسطين وغيرها. (خليفة، 2015).

وقد استمر تألق الصحافة وازدياد عدد المطبوعات من جرائد ومجلات سياسية وأدبية وثقافية واجتماعية وغيرها من المجالات حيث وصل الى 36 منها قبل ان تندلع الحرب العالمية الاولى اذ أوقفت

السلطات العثمانية اصدار التراخيص الجديدة وعطلت صدور عدد من تلك الصحف والمجلات وجرى ملاحقة كثير من الصحفيين واعتقالهم ونفيهم بسبب مواقفهم السياسية وآرائهم.

لكن وبعد الانتداب البريطاني بعدة سنوات وتحديدا في ثلاثينيات القرن الماضي وهي الفترة التي ظهرت فيها الصحافة الحزبية عادت الصحافة الفلسطينية الى الانتعاش من جديد ليس بزيادة اعداد المطبوعات وحجمها فحسب وانما بتبلور الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال ظهور الصحافة الحزبية كمجلة الشباب، اللواء، الاوقات العربية والوحدة العربية وعدد آخر من المجلات التي أصدرها الحزب العربي الفلسطيني، مجلة "العرب" التي أصدرها حزب الاستقلال العربي و "صحيفة الجامعة الإسلامية" التي أصدرها حزب الدفاع.

هذه الإنتعاشة حملت أيضا نقلة نوعية من الصحافة والاعلام بإنشاء اول إذاعة فلسطينية وهي "هنا القدس" التي صدح صوتها في العام 1936 حيث استمرت الصحافة بلعب دورها الوطني، وبرزت مدينة يافا أيضا بعد القدس كمركز نقل آخر للصحافة الفلسطينية. (خليفة، 2015).

لكن هذه الإنتعاشة لم تدم كثيرا بسبب القوانين التي فرضها الانتداب البريطاني وقيد بها الصحافة الفلسطينية خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي اعقبتها نكبة عام 1948.

بعد احتلال إسرائيل لأراضي عام 1948 تراجعت الصحافة بشكل كبير ولم يتبق من عشرات الصحف والمجلات سوى عدد قليل لا يتجاوز الخمسة، فقد قيدت حرية الرأي والتعبير، وبالتالي نتيجة لتلك التقييدات انقطعت هذه الصحف بعض الشيء عن مجريات الامور في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في الضفة الغربية التي خضعت للإدارة الأردنية كان حال الصحف افضل سواء على مستوى المضمون او الانتشار والتوزيع، حيث واصلت اربع صحف عملها (القدس، الدفاع، الجهاد والمنار).

وقد وصفت الفترة الواقعة بين عامي 1951 و1957 بالحقبة المزدهرة في تاريخ الصحافة العربية الفلسطينية، فمع تزامم الاحداث السياسية بعد النكبة انتعشت الصحافة ونهضت في القدس والضفة الغربية وذلك أسهم أيضا في انتعاشها بالأردن خاصة وان كبريات الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر في حيفا ويافا كـ "فلسطين والدفاع" نزحت الى القدس وعمان.

في المقابل كانت القرارات والإجراءات الإدارية الصادرة عن الحاكم العسكري المصري في قطاع غزة تقيد عمل الصحافة، هذا الامر استمر حتى عام 1954 الذي شهد صدور أربع صحف ليصبح مجموع ما يصدر من صحف في القطاع اثنتي عشرة صحيفة، ومن الصحف التي صدرت في غزة عام 1963 "اخبار فلسطين" التي أصبحت فيما بعد لسان حال منظمة التحرير الفلسطينية . (خليفة، 2015).

ومع احتلال إسرائيل لما تبقى من ارض فلسطين في العام 1967 توقفت الصحف العربية عن الصدور وحاولت إسرائيل سد الفراغ الإعلامي بإصدار صحيفة "اليوم" التي صدرت عن الهستدروت في يافا لكنها فشلت، ثم عادت إسرائيل وأصدرت صحيفة "الانباء" التي فشلت هي الأخرى بسبب عدم قبولها من الشعب الفلسطيني.

وفي هذه الفترة تعرضت الصحافة الفلسطينية الى الكثير من المتاعب، ومع أواخر العام 1967 اوائل العام 1968 عادت صحيفة "القدس" الى الصدور بعد دمج صحيفتي "الدفاع والجهاد" تلاها صحيفة "البشير" في بيت لحم ثم "الفجر، الشعب، الطليعة، الميثاق، الدرب والنهار" إضافة الى عدد من المجلات كـ "البيادر".

لكن هذه النهضة سرعان ما تراجعت بسبب الاجراءات الإسرائيلية وإخضاع الصحافة الفلسطينية لقوانين الطوارئ التي سحب بموجبها تراخيص عدد من الصحف ومنع وتحديد توزيع صحف أخرى إضافة فرض الرقابة المشددة من الرقيب العسكري الإسرائيلي. (خليفة، 2015).

بالتوازي مع ذلك كانت صحافة المهجر تنتعش نتيجة هجرة العديد من الصحفيين عقب النكبة والنكسة، وخروج التنظيمات الفلسطينية من حالة السرية الى العلن، فكانت البداية من الأردن وان بقيت متواضعة مقارنة مع الحقبة اللبنانية بفعل تمتع الصحافة الفلسطينية هناك بالدعم والرعاية من الفصائل الفلسطينية إضافة الى تأثر الصحافيين الفلسطينيين بالوسط الإعلامي اللبناني المتطور على صعيدي المهنة والكادر.

وعلى الرغم من أهمية هذه المرحلة في تاريخ الصحافة الفلسطينية في المهجر في رفع الروح المعنوية للفلسطينيين في الشتات والعمل على التعبئة ورفع العمل المقاوم الفلسطيني بالعناصر البشرية ليس من الفلسطينيين فحسب وانما من العرب وغيرهم من مؤيدي القضية الفلسطينية، الا ان الفترة الأهم كانت في العمل الإعلامي الموحد التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وان شهد ارباكا بعد قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 القاضي بقبول فكرة إقامة كيان فلسطيني على أي جزء يتحرر من الوطن، الا ان خطابه بقي وحدويا.

وظلت وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" التي أنشئت في العام 1972 وفلسطين الثورة ومعهما صوت فلسطين-صوت الثورة من ابرز وسائل الاعلام الفلسطينية التي كان همها الحفاظ على الوحدة الوطنية بين مختلف فصائل العمل المسلح، فيما وصفت فترة الانتفاضة الاولى التي اندلعت في الضفة وغزة عام 1987 ذروة عطاء وسائل الاعلام هذه وتحديدا مجلة "فلسطين الثورة" التي كانت انتقلت الى

قبرص بعد اجتياح بيروت، حيث نضجت فيها المقالة السياسية الفلسطينية، مع ترويجها ودفاعها عن فكرة إقامة كيان فلسطيني على أي جزء من ارض فلسطين.

مع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، عملت الأخيرة على تنظيم قطاع الاعلام من خلال اصدار قانون المطبوعات والنشر الذي كان من أوائل القوانين التي صدرت عن السلطة الفلسطينية والغت ما كان معمول به من قوانين وقرارات سواء بريطانية او اردنية في الضفة الغربية ومصرية في قطاع غزة او إسرائيلية.

وخلال هذه الفترة شهد الاعلام الفلسطيني نهضة كبيرة سواء على مستوى المضمون لما اتيح له من مساحة كبيرة لحرية الرأي والتعبير، او الانتشار من خلال منح التراخيص للعديد من وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة للعمل في الضفة وغزة حيث توزعت بين الرسمي والفصائلي والأهلي والخاص.

هذا التوزيع او التبعية لوسائل الاعلام بما فيها الصحف المكتوبة اثر بشكل او بآخر على المهنية الصحفية، فوسائل الاعلام الرسمية غرقت في تبني الخط الرسمي وتجاهلت او هاجمت في بعض الأحيان المعارضة، وهذا الامر انطبق على اعلام الفصائل الذي كان يروج هو الآخر كل لفصيله، ليبقى عدد محدود من هذه الوسائل التي سعت الى الحفاظ على مهنتها باتخاذ أسلوب الحياد والمصداقية وان كانت تعرضت لكبوات في بعض الاوقات فان ذلك يمكن ان يعزى الى عدم حصولها على المعلومة الكاملة خاصة في ظل غياب قانون حق الحصول على المعلومات، او ملاحقة صحفيين واعتقالهم في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تناولهم لقضايا تتعارض مع توجهات السلطات الحاكمة في الضفة وغزة.

5.1.2 أهمية الصحافة:

تكمُن أهمية الصحافة في أنها تنقل الأحداث البعيدة للبشر، فقد أتاحت الصحافة للمجتمعات معرفة كل ما يحدث في الجوار والأماكن البعيدة، كما تعمل على زيادة وعي الأفراد من خلال بث المعرفة والثقافة.

ان أهمية الصحافة في المجتمعات الديمقراطية تتبع في جانب مهم من كونها قد أصبحت مؤسسة اجتماعية فاعلة وسلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من اجل تأمين ممارسة حرية الرأي والتعبير كحقوق اصلية غير قابلة للمساس بها، كما انها أضحت في الوقت ذاته وسيلة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع من خلال تأديتها لوظيفة النقد والتوجيه في إطار من الدستور والقانون الذي يستلزم احترام المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحرّيات الآخرين.

وتؤدي الصحافة رسالتها خدمة للمجتمع عن طريق ممارسة النقد بصورة صحيحة وهادفة للكشف عن الفساد والاختفاء والانحراف لتقويمها بغية اصلاح المجتمع وتوفير عناصر تقدمه وتطوره. (الفلاحي، 2014).

ويقول بوف هير مؤسس صحيفة "Le Monde" الفرنسية، ان الصحف اليومية الكبيرة كانت وستكون مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة ولكنها لن تكون - ويجب ألا تكون - ولا يمكن ان تكون مجرد ذلك فقط، فهي وسيلة الفرد للحصول على المعلومات، بمعنى انها توفر له العناصر التي تمكنه من الحكم على الامور والوصول الى فكر معين بشأنها. (صابات، 1987).

6.1.2 الصحافة الاجتماعية:

يلعب الاعلام بمختلف مكوناته دورا فاعلا في شتى الجوانب الحياتية للمجتمعات، وعلى الرغم من ضعف الصحافة الاجتماعية بسبب المد وسطوة القضايا السياسية على واجهات الاحداث الا ان هناك العديد من القضايا الاجتماعية تفرض نفسها على اهتمامات الصحافة.

ويعتبر الاعلام واحدا من وسائل التنشئة الاجتماعية التي تلعب دورا مهما في تثقيف الجمهور ورفع الوعي الاجتماعي من خلال ما يبث فيه من مادة مرئية، مسموعة او مقروءة.

والصحافة الاجتماعية هي احدى أنواع الصحافة المتخصصة التي يجب ان يكون لها دور كبير في تنمية وترقية الاخلاق في المجتمعات، وهي تفتح المجال امام الجمهور كي يكون مشاركا في القضايا المجتمعية التي تهتم، خاصة مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي اتاحت لكل مواطن ان يكون مشاركا وناقدا لمختلف القضايا، لكننا هنا لا نتحدث عن الصحافة الاجتماعية التي عمادها مواقع التواصل الاجتماعي، وانما تلك الصحافة المملوكة سواء للقطاع العام او الخاص التي تهتم بالقضايا الاجتماعية.

والصحافة الاجتماعية هي التي تتناول القضايا والموضوعات وعرضها وإيجاد الحلول العلمية عن طريق البحث الاجتماعي والاستعانة بالمتخصصين الاجتماعيين وعلماء النفس والمؤسسات الاجتماعية، وإيجاد الحلول والمعالجات لظواهر المجتمعات وتهدد أمنها واستقرارها". (إبراهيم، 2016).

7.1.2 المهنة الصحفية او الاخلاق المهنية للصحافة:

ان مواثيق العمل الصحفي التي تعرف ايضا بالأخلاقيات المهنية للصحافة تمثل الركيزة الأساسية في العمل الصحفي المحترف، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تعيشها الصحافة سواء على مستوى

القوانين الخاصة التي تسنها الدولة ام على مستوى التدفق الإعلامي الكبير والحر على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من ان وضع مواثيق لأخلاقيات العمل الصحفي وقواعد السلوك المهنية كانت للمرة الاولى في عشرينيات القرن الماضي، (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2016)، الا ان ذلك ظل يتفاوت من بلد الى آخر وذلك بالرجوع الى العادات والتقاليد الاجتماعية والخلفيات الدينية، وبالتالي فان لكل بلد قواعده الخاصة وان التقت تلك القواعد على أسس واحدة تتعلق بمعايير المهنية والعمل الصحفي.

8.1.2 اخلاقيات العمل الإعلامي ومهنة الصحافة

1. المواثيق الأخلاقية

ان الاخلاقيات المهنية هي مجموعة من القيم والمعايير التي يعتمد عليها افراد مهنة ما للتمييز بين ما هو صواب وما هو خاطئ، وبين ما هو مقبول او غير مقبول، فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني ولتحقيق ذلك يتم وضع قوانين او ميثاق او مدونة سلوك تبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة. (الشميمري، 2010).

2. المبادئ او معايير واخلاقيات المهنة الصحفية

على الرغم من اختلاف بعض الدول والاتحادات والنقابات الصحفية والإعلامية الدولية في الاجماع على مبادئ محددة لأخلاقيات العمل الصحفي، باعتماد جهة لعنصر دون وجوده لدى الأخرى الا ان هناك قاسما مشتركا بين جميع هذه الاتحادات والنقابات التي التقت عليها كمبادئ أساسية للعمل الصحفي، وتتمثل في:

- **الأمانة:** يجب أن يكون الصحفي أميناً مع نفسه ومع غيره ومن المعروف أنه يستطيع عن طريق السلطة الممنوحة له أن يتحكم في شكل الأخبار وطريقة صياغتها، ويجب أن يتذكر الصحفي دائماً بأن مصالح المجتمع هي الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه، وبالتالي يتوجب عليه أن يكون أميناً في نقل الأخبار والتعليق عليها.
 - **الدقة والصدق:** يجب على الصحفي أن يتوخى الدقة دائماً في نقل الأخبار وأن يكون قد نقلها من مصادرها الرئيسية أو من مصادر موثوق بها، وحتى أيضاً بالنسبة للمقالات أو التحليلات الصحفية أو التعليقات فإنه يجب أن يتمسك بالدقة عند إيراد الحقائق أو الأرقام مثلما يفعل في الأخبار.
 - **الاستقلالية:** على الصحفي أن يبتعد عن أي تأثيرات خارجية ويتجنب وجود أي تضارب بين مصلحته الخاصة والمصلحة العامة، وفي هذا المجال نجد أن قانون المطبوعات والنشر العربي يحظر على الصحفي وعلى كل من يعمل في الصحافة أن يرتبط بعلاقة عمل مع أي جهة أجنبية، إلا إذا كان ذلك بموجب نظام مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية الصادر بموجب القانون نفسه.
 - **الأخلاق الحميدة:** يجب أن يكون الصحفي خلوقاً لأنه يعتبر قدوة لغيره من الجمهور، وكذلك فإن أفعاله يجب أن تتفق مع مبادئه حتى يحصل على ثقة الجمهور والتي تعتبر أساس سمعته ورصيده شعبيته.
 - **المسؤولية:** إن العمل الصحفي يهدف إلى إمداد الجماهير بالأخبار والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وتمكينهم من تحليلها واتخاذ مواقف بشأنها.
 - **حرية الصحافة:** من واجب الصحفي أن يمارس حقه في حرية الصحافة التي كفلها له القانون.
- (الزبيدي، 2014).

3. مدونة السلوك المهني الإعلامي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين

وكباقي النقابات الدولية فان نقابة الصحفيين الفلسطينيين وضعت مدونة السلوك المهني الإعلامي التي جرى تقسيمها الى أربعة اقسام، وقد جاء أبرزها كما يلي:

أ. في مجال المبادئ العامة:

- الحرية والديمقراطية نهجا، وهو ما يتطلب وجود صحافة حرة وغير منحازة، محصنة بالمعلومة والمعرفة.
- استغلال مساحة الحرية المتاحة لنا، مع السعي لزيادتها باستمرار إسهاما منا في تطوير حكم صالح ومجتمع سليم.
- البحث عن الحقائق وكل ما يهم الجمهور، ونشره دون إثارة أو تضخيم أو تهوين أو انحياز.
- الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية للشعب الفلسطيني، دون أن يقود ذلك إلى الانعزال.
- اعتماد قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر كأسلوب لحل أي خلاف قد ينشأ بين الإعلاميين نتيجة لتعدد الرؤى والتوجهات.
- الحرص على المعايير المهنية ورفض كل أشكال الرقابة على العمل الإعلامي.
- احترام القانون، بما في ذلك المثل أمام القضاء، مع السعي لتطوير هذا القانون، والضغط لإنشاء محكمة مختصة بقضايا النشر.

4. الواجبات المهنية:

- التحقق من دقة المعلومات المراد نشرها من مصدرين على الأقل، دون تغليب "السبق الصحفي".
- عدم التلاعب في مضمون المادة الإعلامية (المعلومات، أو الصور، أو الصوت)، أو تأخير نشرها.

- عدم إخفاء المعلومات كلياً أو جزئياً، واستكمال القصص الإعلامية من كافة جوانبها، وإعطاء فرص متساوية لكافة أطرافها للتعبير عن مواقفها.
- صياغة عناوين الأخبار والتأكد من أنها تعكس وقائع القصة الإعلامية بعيداً عن الإثارة والافتعال والتحليل.
- تصحيح الأخطاء الإعلامية، وتعويض المتضررين وإعطائهم حق الرد.
- الحصول على المعلومات بطرق قانونية ودون انتحال الشخصيات، باستثناء القضايا الخطيرة التي تقتضي فيها مصلحة الجمهور الكشف عنها باتباع أساليب سرية، مع الإشارة إلى ذلك في طرح القصة الإعلامية.
- الكشف عن مصادر المعلومات، وتنبيه المصدر إلى أي ضرر قد يلحق به نتيجة إسناد هذه المعلومات إليه.
- احترام سرية المصادر التي تطلب عدم ذكر اسمها.
- الامتناع عن نشر أخبار أو معلومات أو مضمون جلسات مغلقة.
- التفريق بين وجهات النظر والأخبار.
- عدم تحويل الإعلان التجاري والمؤسسي إلى خبر، والتفريق بوضوح بين الإعلان والخبر.

5. الالتزامات تجاه الجمهور:

- إعطاء الاهتمام الكافي لقضايا الرأي العام من خلال المعلومات الموثقة والعناية بالفئات والمناطق المهمشة.
- الحرص على عدم نشر أسماء الضحايا قبل التأكد من هوياتهم وإبلاغ ذويهم.
- عدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم أو مشاعر المواطنين عامة.

- احترام الحياة الخاصة للمواطنين، بمن في ذلك الشخصيات الاعتبارية، باستثناء ما يتعلق بقضايا الرأي العام.
- عدم التشويش على القضاء، والالتزام بعدم نشر أسماء أو صور لمتهمين لم يصدر بحقهم حكم قضائي.
- عدم التشهير أو التحريض على العنف والكراهية ضد أي شخص أو جهة أو مؤسسة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.
- حماية الأطفال من المواد التي تؤثر سلباً على نموهم النفسي.
- تجنب نشر أي صور إباحية أو تعبيرات غير لائقة أو ألفاظ تهكمية.
- الالتزام باستخدام علامات التنصيص عند نقل الأقوال.

6. الإعلامية:

- الامتناع عن استغلال المهنة للحصول على أية مكاسب مادية أو معنوية.
- الامتناع عن استغلال المهنة لتهديد الجمهور أو المؤسسات.
- الامتناع عن تقاضي أي أجر مادي أو مكافأة أو هدايا من أية جهة سوى المؤسسة التي يتبع لها الإعلامي.
- الامتناع عن الترويج للأصدقاء أو الأقارب أو شركاء العمل من خلال المهنة الإعلامية.
- الامتناع عن العمل في الحملات الانتخابية إلا بعد الاستقالة أو أخذ إجازة.
- الابتعاد عن الأجندات العائلية والجهوية والفئوية والشخصية ومصالح الأحزاب، وتغليب المصلحة الوطنية.
- الامتناع عن الانحياز لجهة على حساب أخرى أثناء تغطية القصة الإعلامية.

- الالتزام بسياسة المؤسسة الصحفية ما لم تتعارض مع القوانين أو تنتقص من حقوق الإعلاميين.
(نقابة الصحفيين الفلسطينيين، 2018).

9.1.2 اخلاقيات العمل الصحفي في ظل النظريات الإعلامية:

من الأسف القول انه لا توجد حتى وقتنا الحاضر نظريات إعلامية عربية مفسرة للظواهر الإعلامية في السياقات العربية بوجه عام او السياقات الوطنية لكل دولة على حده، والتي تعكس معاييرها الثقافية والاجتماعية والوطنية بشكل واضح، وبالتالي فاننا مجبرين على الاستعانة بالنظريات الإعلامية العالمية في بحثنا هذا.

وبالرجوع الى النظريات المرتبطة بموضوع الدراسة التي لها علاقة بالتأثير في الرأي العام وتنتهجها الكثير من المؤسسات الإعلامية، فان نظريات (التتقيف، حارس البوابة، المسؤولية الاجتماعية وتحديد الاولويات) تلامس هذه الدراسة خاصة وأنها أقرب الى الموازنة بين قول الحقيقة والمسؤولية الاجتماعية الواقعة على وسائل الاعلام التي تعتبر الصحافة المكتوبة واحدة منها.

وفيما يمكن القول ان ما تقدمه وسائل الاعلام بمختلف اشكالها بما فيها الصحافة المكتوبة له التأثير على رأي وسلوك الجمهور كما تقول النظرية التتقيفية، وبالتالي فانه يتوجب ان يكون هذا الجمهور مطلعاً على الحقائق دون الغلو فيها لما يمكن ان تنعكس على السلوك العام له، فان نظرية المسؤولية الاجتماعية أنت عندما نما الإحساس لدى محرري وناشري الصحف بأن المسؤولية تجاه المجتمع هي نتيجة طبيعية لحرية الصحافة، وأصبح ذلك الإحساس قوة باعثة لزيادة الاتجاه نحو مراعاة الواجبات المهنية من جانب مندوبي ومحرري الصحف تجاه المجتمع. (مكاوي، 2003).

في المقابل فان نظريتي "حراسة البوابة" بمفهومها وهو السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح ذلك الحارس سلطة اتخاذ القرار لما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر حتى

يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف، (مكاوي، وآخرون، 1998)، و "تحديد الأولويات" بما لها من علاقة وطيدة مع نظرية حارس البوابة باعتبارها تقوم على أن لوسائل الإعلام دورها في انتقاء وتسليط الضوء على بعض الأحداث، أو الشخصيات أو القضايا المعينة وعبر تكرارها لهذه العملية، ومن واقع الاتساق بين ما تقدمه وسائل الإعلام يبدأ الجمهور في تبني الأجندة التي تطرحها هذه الوسائل الإخبارية بما يقوده للتصديق والإقناع الفعلي بأهمية وبرز هذه الأحداث والشخصيات والقضايا دون غيرها، (مكاوي، وآخرون، 1998)، شكلتا "المصفاة" اذا صح التعبير لما تريد وسائل الاعلام ان توصله للجمهور او تحجبه في اطار محاولات التأثير على ذلك الجمهور واقناعه بما تريد ان تروج له.

وعلى الرغم من ان هذه النظريات باتت اليوم أقرب الى الغياب في ظل التكنولوجيا الحديثة واعتماد الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة ما يدور حوله بسبب عدم ثقته بشكل او باخر بوسائل الاعلام سواء الرسمية او الاهلية والخاصة، الا ان إدارات تحرير وسائل إعلامية ومنها الصحف ما زالت تتمسك بها وتنتهجها كأسلوب عمل.

فنظريتي التنقيف والمسؤولية الاجتماعية اللتان يجب على وسائل الاعلام، ان كانت تريد ان عمل وفق اطر النظريات، ان تتبناها خاصة في القضايا الاجتماعية التي تمس حياة المواطن كقانون الضمان الاجتماعي تجدهما في كثير من الأحيان تغييبان عن العديد من وسائل الاعلام الفلسطينية سواء الرسمية او الاهلية والخاصة ومنهما صحيفتي الدراسة "الحياة الجديدة" والأيام" رغم أهمية هذه القضية، ليحل محلها نظريتان اخريان هما حارس البوابة وتحديد الأولويات، على الرغم من معرفة هذه الإدارات ان هاتين النظريتين وحتى تلك التي تقابلها من التنقيف والمسؤولية الاجتماعية اصبحت جزءا من الماضي في نظريات الإعلام بعد ما أصابتها كما قلنا التكنولوجيا الاتصالية والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

فالمعلومة أو شبه المعلومة يمكن للمواطن ان يصلها بشكل او باخر، وبالتالي فانه لم يعد معروفا بشكل يقين من يرتب أجندة من؟، هل هي وسائل الإعلام هي التي ترتب أجندة الجمهور وأولوياته أم ما يحدث هو العكس من ذلك تماما؟

في هذه الدراسة سيقوم الباحث بدراسة مدى انسجام او تأثير هذه النظريات على عمل إدارات التحرير في صحيفتي الدراسة "الحياة الجديدة" و "الايام"، وبالتالي كيف اثر ذلك على المهنية الصحفية التي هي موضوع الدراسة؟

2.2 المبحث الثاني: الضمان الاجتماعي:

1.2.2 تعريف الضمان الاجتماعي لغة:

الضمان في اللغة هو الكفالة والالتزام، ويقال ضَمِنَ الشيءَ فهو ضَامِنٌ وَضَمِينَ: أي كَفَلَهُ، وَضَمَّنْتُهُ الشيءَ تَضْمِيناً، فَتَضَمَّنَهُ عَنِّي: أي غَرَمْتُهُ فَالتَزَمَهُ، والضمان الاجتماعي هو قيام الدولة بمعونة المحتاجين. (مصطفى، وآخرون، 2008).

2.2.2 تعريف الضمان الاجتماعي اصطلاحا:

يعرف بانه تحمل التلف أو النقص الحاصلين في الماء المضمون، فهو ضامن. والضمان هو الشامل للكفالة هو لغة الالتزام وشرعا يطلق على التزام الدين والبدن والعين الآتي كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضمينا وحميلا وزعيما وكفيلا وصبيرا. (الهيتمي، 2008).

3.2.2 تاريخ الضمان الاجتماعي:

ان عبارة الضمان الاجتماعي حديثة العهد، ولو انها قديمة النشأة والفكرة، فحاجة الانسان الى تأمين حياته ومستقبله انما هو شعور ازلي، فالبشرية بطبيعتها تبحث دوما عن كل ما يكفل لها الامن الاجتماعي ويؤمنها ضد المخاطر الاجتماعية ومفاجآت القدر ويحررها من الحاجة والقلق والخوف". (المستشار حبيب، س، 1963).

ولقد ظهر تعبير "الضمان الاجتماعي" بمفهومه الحديث لأول مرة في عالم التشريع الوضعي عام 1935م، عندما أصدر المشرع في الولايات المتحدة الاميركية قانون الضمان الاجتماعي وذلك كان نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها في ذلك الوقت، وأدت إلى انهيار الاقتصاد الوطني، حيث فرض نظام التأمين على المواطنين من أجل توفير الحماية لهم من الفقر، ولصون كرامة الإنسان.

وقد عرف بعض فقهاء القانون "الضمان الاجتماعي" بأنه "النظام الذي يضمن عيش الفرد في حده الأدنى المعقول، عن طريق تأمين العمل له، وحماية قدرته عليه، وتعويضه عن دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لأسباب خارجة عن إرادته، وتغطية النفقات الاستثنائية التي تترتب على المرض أو الإصابة أو العجز أو الوفاة، وكذلك نفقات الأعباء العائلية. (حمدان، 1986).

4.2.2 تطبيقات الضمان الاجتماعي في فلسطين:

وبناء على التعريف السابق لقانون الضمان الاجتماعي فان ذلك يتطلب وجود مؤسسة تدير هذا القطاع، والمؤسسة لها صندوق خاص ينظمه القانون، ويتكون ريع الصندوق من اشتراكات أصحاب العمل والمنتفعين، ويتحمل الصندوق التعويضات أو معاشات التقاعد والمكافآت.

5.2.2 اهداف قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني:

حسب قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني كما ورد في مادته الثانية من الفصل الاول فانه "يهدف الى توفير منافع التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم وعائلاتهم، بالاعتماد على مبادئ الإنصاف والاستدامة والشفافية والكفاءة، على ان تكون الدولة الضامن النهائي لتطبيق أحكام هذا القرار بقانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وضمان استمرارية عمل المؤسسة". (ديوان دار الفتوى، 2016).

وقد حدد القانون في مادته الثالثة من الفصل الثاني نطاق التطبيق وأحكام التغطية، حيث كانت كما يلي:

1. يشمل هذا القرار بقانون التأمينات الاجتماعية الآتية:

- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين.

- تأمين إصابات العمل.

- تأمين الأمومة.

- تأمين المرض.

- التأمين الصحي.

- تأمين البطالة.

- تأمين التعويضات العائلية.

- تقاعد الشيخوخة التكميلي الاختياري.

2. تسري التأمينات الواردة في البنود (أ، ب، ج، ح) من الفقرة (1) من هذه المادة، على الأشخاص

الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون عند سريان مفعوله، ويكون المجلس مسؤولاً عن تنفيذها من

قبل المؤسسة خلال مدة لا تزيد على أربعة وعشرين شهراً من تاريخ سريان هذا القرار بقانون.
(ديوان دار الفتوى، 2016).

3.2 الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والتجارب البحثية الأخرى المتصلة بالموضوع في فلسطين ودول عربية حيث تناولها الباحث وفق ترتيب تسلسلي تدريجي زمني "من الأحدث إلى الأقدم"، وقد كانت نتائج تلك الدراسات كما يلي:

1.3.2 رسائل ماجستير:

1. دراسة بحثية: العوامل المؤثرة في تحرير العناوين وإخراجها في الصحف الفلسطينية اليومية
دراسة ميدانية (أبو زائدة، 2017).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحرير العناوين وإخراجها في الصحف الفلسطينية اليومية، وهي تعد من البحوث الوصفية، واستخدمت منهج الدراسات المسحية، وفي إطاره أسلوب مسح أساليب الممارسة، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة ومن خلاله أسلوب الدراسات الارتباطية، واعتمد الباحث في دراسته على نظرية حارس البوابة واختار الباحث عينة عشوائية بسيطة من محرري العناوين بواقع (121 صحفياً) من المجتمع الأصلي، وعينة الحصر الشامل للمخرجين الصحفيين والبالغ عددهم (28 مخرجاً) من صحف الدراسة، وتتنحصر الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الممتدة من (25 / 3 / 2017) وحتى (5 / 4 / 2017).

وخلصت دراسة محرري العناوين إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن تأثير العوامل التي تتصل بطبيعة الرسالة الإعلامية على تحرير العناوين جاء إيجابيا، يليها تأثير استخدام الصحفيين للتكنولوجيا، ثم العوامل الذاتية، ويليه عوامل الجمهور، ويتلوها تأثير الانتماءات والجماعات المرجعية، ثم الضغوط المهنية، وأخيرا تأثير قيم المجتمع وتقاليده.

أما دراسة مخرجي العناوين فخلصت إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن تأثير استخدام الصحفيين للتكنولوجيا على إخراج العناوين جاء إيجابيا جدا، يليه تأثير العوامل التي تتصل بطبيعة الرسالة الإعلامية، ثم تأثير قيم المجتمع وتقاليده، ثم عوامل الجمهور، ويليه العوامل الذاتية، ثم الضغوط المهنية وعلاقات العمل، وأخيرا تأثير الانتماءات والجماعات المرجعية.
- وكشفت الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين تحرير العناوين في صحف الدراسة والعوامل المؤثرة في تحريرها.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية بين إخراج العناوين في صحف الدراسة والعوامل المؤثرة في إخراجها.
- توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في تحرير العناوين في صحف الدراسة يعزى إلى المؤهل العلمي أو الخبرة في العمل.
- توصلت أيضا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في إخراج العناوين في صحف الدراسة يعزى إلى المؤهل العلمي أو الخبرة في العمل.

2. دراسة بحثية: فاعلية بيئة العمل الداخلية في تطوير الأداء المهني بالصحف الفلسطينية

اليومية: دراسة على القائم بالاتصال (معمر، 2017).

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على فاعلية بيئة العمل الداخلية في تطوير الأداء المهني بالصحف الفلسطينية اليومية، وتتكون عينة الدراسة العشوائية من 141 شخصا من القائمين بالاتصال بالصحف الفلسطينية اليومية (القدس، فلسطين، الأيام والحياة الجديدة) خلال فترة 2016/11/15م الى 2017/2/15م.

وتعتبر هذه الدراسة من البحوث الوصفية حيث استخدم فيها المنهج المسحي، وجرى توظيف أسلوب مسح أساليب الممارسة ومنهج الدراسات الارتباطية للقائم بالاتصال بواسطة أداة "صحيفة الاستقصاء" التي وزعت الكترونيا على المحافظات الشمالية ومحافظة غزة.

وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- تسود علاقات تفاهم وانسجام وتعاون بين القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية بنسبة 83.6%، كما تسمح بإبداء الرأي والمشورة للعاملين فيها بنسبة 71.1% حيث يبدون أن الأنظمة واللوائح واضحة ومعلنة للجميع بنسبة 66.1%، لكنها لا تقدم حوافز مادية ومعنوية للإنجاز والابداع الوظيفي بنسبة 55.2%.
- تتوفر ظروف عمل مادية جيدة داخل مقرات الصحف بنسبة 73% وبلغت درجة رضا المبحوثين عنها بنسبة 70.8%.
- هناك معوقات للبيئة الداخلية تحد من تطور الأداء المهني من ضمنها: نمط ملكية الصحيفة والسياسات التحريرية بنسبة 33.3%، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة على استخدام التقنيات الحديثة بنسبة 30.5%، بالإضافة الى ضعف الاهتمام بعقد الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة بنسبة 29.1%.

3. دراسة بحثية: أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر - دراسة ميدانية بجريدة الجمهورية - وهران (مغزي، وآخرون 2016).

قسمت الباحثتان أهداف الدراسة الى نوعين علمية وعملية، علمية وتتمثل في واقع ممارسة اخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر من خلال معرفة موقعها من التشريع الإعلامي الجزائري إضافة الى التعرف على العوامل المؤثرة على اخلاقيات السلوك المهني ومدى التزام الصحفيين بتطبيق القوانين التي تضبط حقوقهم وواجباتهم اثناء ممارستهم لمهنتهم، وعملية بغية التمرس والتدرب للتحكم في آليات الممارسة الميدانية والتطبيقية.

وقد استخدمت الباحثتان منهج دراسة الحالة القائم على التعرف على الظاهرة المدروسة من خلال العناصر المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها في الحيز الواقعي، حيث يقوم هذا المنهج برصد ومتابعة دقيقة لموضوع الدراسة بطريقة كمية ثم تحليلية، فيما اعتمدتا على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات المطلوبة، اما عينة الدراسة فكانت من مجتمع البحث الذي يتمثل في الطاقم الصحفي لجريدة الجمهورية وعددهم 16 مفردة حيث وزع الباحث 16 استمارة عليهم جميعا.

وقد خلصت الدراسة الى:

- ان وسائل الإعلام كثيرا ما تضحي بالجانب الأخلاقي عند الممارسة في سبيل الحصول على الأرباح وتحقيق السبق الصحفي.
- يتصادم حق وسائل الإعلام في الحصول على الأخبار والمعلومات ونقل الثقافي والفنون والعلوم مع حق المجتمع والفرد في الحفاظ على اسرار حياتهم الخاصة.
- فرض الرقابة على وسائل الإعلام من طرف الحكومات يؤدي الى جعل هذه الوسائل مجرد أصوات دعائية لترويج سياسات حكومية وتأييد ممارستها سواء كانت حقا او باطلا.

- أغلبية الصحفيين المستجوبين يفضلون دخول المهنة بشروط محددة قصد تنظيمها.
- الدور الأساسي للصحفي تقديم خدمة عامة أكثر من الدفاع عن أفكاره التي يؤمن بها.
- معظم الصحفيين يعرفون جيدا حقوقهم وواجباتهم فالحق في حرية التعبير بأخلاقيات المهنة الصحفية كالموضوعية، النزاهة، الصدق، الحياد وخدمة الجمهور.

4. دراسة بحثية: تقييم معايير الأداء المهني لمقدمي البرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية الخاصة (صوفي، 2016).

هدفت الدراسة الى قياس مدى تباين الأداء الإعلامي لمقدمي البرامج الحوارية وتأثيرهم على المشاهدين، من خلال رصد وتحليل فاعلية مقدمي البرامج في عملية المشاركة الجماهيرية ومدى اتاحتهم للجمهور لممارسة حقه في الاتصال والتعبير عن أفكاره واتجاهاته خاصة بعد ثورة 25 يناير. واعتمد الباحث منهج المسح لجميع البيانات وهي برامج "التوك شو" كبرنامج " في قنوات "الحياة، CBC وقناة النهار" خلال الفترة المذكورة، من خلال اداتين وهما تحليل المضمون لعينة الدراسة من البرامج، إضافة الى استبيان وزع على 400 ممن يشاهدون هذه البرامج، فيما تنتمي هذه الدراسة الى حقل الدراسات الوصفية التحليلية (تحليل المضمون)، والتحليل الاحصائي.

وقد خلصت الدراسة الى:

- ارتفاع نسبة البرامج الحوارية المباشرة، كما استعانت هذه البرامج بالتقارير عند تقديمها وقد تساوت البرامج موضوع الدراسة في القنوات الثلاث بالنسبة ذاتها.

- أوضحت النتائج ان الاتصال الهاتفي هو اكثر الاشكال تفاعلا مع الجمهور بنسبة 88.5%، يليه الحضور الى الاستوديو بنسبة 86.2%، ثم المقابلات الخارجية بنسبة 39.1%، فاستخدام البريد بنسبة 10.3%.
- اهتمت البرامج الثلاثة في القنوات محل الدراسة بالجمهور المتفاعل، حيث تنوع هذا الجمهور بين مواطنين وشخصيات عامة بنسبة 58.9%.
- تعددت وتنوعت تخصصات ضيوف البرنامج عينة الدراسة حيث جاء المسؤول الحكومي في المقدمة بنسبة 45.6%، فيما جاء في نهاية الترتيب كلا من الرياضي والفلاح والطالب والعمل بنسبة 1.1%.
- جاء "حق الجمهور في المعرفة" باعتباره أحد ابعاد المسؤولية الأخلاقية للبرامج عينة الدراسة نحو المجتمع في المركز الاول بنسبة 63.3%، وجاء في المركز الثاني "احترام القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع" بنسبة 43.3%، وجاء "الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع" بنسبة 40%، وفي المرتبة الأخيرة "احترام كافة فئات المجتمع" بنسبة 34.4%.

فيما أظهرت أبرز النتائج الميدانية للدراسة:

- ان نسبة من يشاهدون القنوات الخاصة بشكل "دائم" 72%، و"أحيانا" بنسبة 28%.
- ان أكثر القنوات الخاصة مشاهدة من عينة الدراسة قناة "CBC" بنسبة 28.64%، وقناة "النهار" 21.93%، وقناة "الحياة" بنسبة 20.41%، اما باقي القنوات فقد جاءت بنسب منخفضة.
- درجة رضا المبحوثين عن أداء القنوات الخاصة ان اغلب العينة "راضون الى حد ما" بنسبة 55.8%، والراضون بدرجة كبيرة" بنسبة 36.2%، اما "غير راضون" بنسبة 8%.

5. دراسة بحثية: تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية (سعيد، 2012)

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل وتقييم ملامح حرية الصحافة في الجزائر لدى القائمين بالاتصال وتأثير ذلك على الممارسة المهنية للصحفيين وحقوقهم الصحفية، ومساحة الحرية المتاحة لهم من اجل تطوير الصحافة في الجزائر، وتنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية حيث اتبعت منهجين وهما منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن.

وقد شمل مجتمع الدراسة جميع القائمين بالاتصال في الصحافة الجزائرية من مختلف الصحف الجزائرية الحكومية والخاصة، حيث استخدم الباحث العينة العمدية وقوامها 175 مفردة فيما كانت أداة الدراسة الاستبيان.

وخلصت الدراسة الى ما يلي:

- ان غالبية الصحفيين يجدون فعلا صعوبات في الحصول على المعلومات، ويتعرضون لضغوط تضطربهم الى ممارسة رقابة ذاتية، ومن اهم هذه الضغوط هو قانون العقوبات والضغوط الاقتصادية التي تمارس على الصحف من طرف المؤسسات الخاصة التي تمنحها الإشهار.
- غالبية عينة الدراسة ترى ان التشريعات الصحفية تمثل قيودا على حرية الصحافة، كما أن حالة الحريات الصحفية في الجزائر اثناء فترة الدراسة متدنية.
- جاءت القيود المهنية في المرتبة الأولى لصالح الصحف الحكومية، كما ان أكثر القيود التي تتعرض لها الصحف الخاصة هي: القيود القانونية والقيود السياسية والقيود الاقتصادية.

6. دراسة بحثية: معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي - دراسة تحليل المضمون

(الحروب، 2012).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التغطيات الصحفية والاحداث الاقتصادية وقضاياها في الصحف اليومية الصادرة في المملكة العربية السعودية، ومعرفة قدرة تلك الصحف على القيام بدورها في توفير المعلومات، وطبيعة التغطيات وحجمها وطرق معالجتها للشأن الاقتصادي.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي فيما اداتها فكانت تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي حيث جرى التحليل على عينات من الصحف السعودية اليومية ممثلة في كل من صحف عكاظ، الرياض واليوم.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة كما يلي:

- ان الصفحات الاقتصادية في الصحف السعودية اليومية اولت الجانب الاخباري للأحداث الاقتصادية الاهمية الكبرى، ولم تول اهتماما بالتفسير والتحليل.
- ان الصحف قد تنشر موادا دون الإشارة الى مصدرها.
- ان مؤسسات القطاع الخاص ترتب مضمون الصفحات الاقتصادية في الصحف السعودية اليومية وفق ما تتمتع به من تأثير قوي على محتوى المضمون.
- ان العلاقة بين النظام الاقتصادي والمؤسسات الصحفية تتسم بالتعاون لكنها تفنقد للتوازن.
- ضعف الصحافة الاقتصادية اليومية مما يحول بينها وبين القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه المجتمع.

2.3.2 دراسات بحثية:

1. دراسة بحثية: الضغوط المؤثرة على الممارسة المهنية الإعلامية -دراسة ميدانية للقائم بالاتصال بمدينة بني وليد الليبية" (د. اطيقة 2018).

تهدف الدراسة الى التعرف على الضغوط التي تؤثر على المهنية الصحفية في ليبيا، وتعد هذه الدراسة من نوع الدراسات الوصفية وقد استخدم فيها الباحث منهج المسح، حيث لجأ الى الاستبيان والمقابلة الشخصية كأداتي بحث.

وتتكون عينة الدراسة من 66 شخصا يعملون في مجال الاتصال في المؤسسات الإعلامية بمدينة وليد في ليبيا، وهذه المؤسسات هي راديو آدس وإذاعة بن وليد المحلية وإذاعة الدردنيل وقناة الدردنيل الفضائية.

وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- 80.4% من القائمين بالاتصال في مؤسسات الاعلام الليبية لم يلتحقوا بدورات تدريبية في مجال العمل.
- 80.3 % من هؤلاء القائمين مصدر حصولهم على المعلومات هو الانترنت.
- 47 % منهم غير راضين عن أدائهم المهني.
- 71 % منهم يعانون من معوقات كثيرة تؤثر على عملهم الصحفي.
- هناك عدة صعوبات تواجه العاملين في مجال الاعلام منها الصعوبات الأمنية وانتشار السلاح بنسبة 78.7% وتجاهل الحكومة للإعلام والمؤسسات الاعلامية بنسبة 65% وقلة الدعم المادي والمعنوي من المؤسسات الإعلامية بنسبة 62.1%.
- 65 % من القائمين بالاتصال موافقون بشدة على أن المؤسسات الإعلامية لا تهتم بتقييم الأداء للعاملين بها.

2. دراسة بحثية: "المعايير المهنية والأخلاقية في الأداء الصحفي - دراسة تطبيقية على صحيفة القدس" (د. توم، وآخرون 2017).

هدفت الدراسة الى تطوير المعايير المهنية والأخلاقية التي يمكن ان تحكم الصحافة الالكترونية على نحو يجعل الوسيط الصحفي اكثر مصداقية وفاعلية، وتوصيف بيئة مهنية واخلاقية محفزة لتطوير الصحافة الالكترونية، وتمكين المواقع الصحافية الفلسطينية من تقديم خدمة رشيدة ومتطورة. واعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت "صحيفة الاستقصاء" كأداة رئيسة للدراسة، حيث وزعت على عينة عمدية بلغ قوامها 90 مفردة.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

- ان النشر الالكتروني غير المهني يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- ان صحيفة القدس تتسم بالمهنية والمصداقية والحياد في نقل الاخبار وتستخدم اشكالا تحريرية وفنية متنوعة في تغطيتها الإعلامية.
- ان الصحافة الالكترونية الفلسطينية تتمتع بحرية محدودة.
- ان المسؤولية الاجتماعية والضوابط التشريعية تقيد القائم بالاتصال بالالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.

3. دراسة بحثية: اخلاقيات مهنة الصحافة في سياق الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (شمعون، وآخرون، 2016).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة المنطلقات المفاهيمية لأخلاقيات مهنة الصحافة لدى القائم بالاتصال في وسائل الاعلام الفلسطينية في ظل واقع الاحتلال، ومدى الالتزام الفعلي بأخلاقيات مهنة الصحافة

في سياق الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومعرفة ما اذا كانت الامكانية متوفرة لتطبيق اخلاقيات مهنة الصحافة في ظل وجود الاحتلال.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والكيفي، من خلال أداة الدراسة وهي الاستبيان الذي عبر عن الكمي والمقابلات مع مجتمع الدراسة الذي عبر عن الكيفي، فيما كان مجتمع الدراسة العاملون في وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية والالكترونية في قطاع غزة والضفة الغربية ممن زاد عمله عن 5 سنوات في مجاله، اما عينة الدراسة فكانت العينة العمدية المتاحة في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة حيث جرى حصر وسائل الاعلام العاملة في المجال الصحافي في القطاع للعاملين 2014 و2015.

وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- على مستوى مفهوم اخلاقيات مهنة الصحافة يعتقد اغلب الإعلاميين بأهمية وجود موثيق لأخلاقيات مهنة الصحافة.
- نبهت الدراسة الى ان اخلاقيات مهنة الصحافة في فلسطين اكثر تعقيدا من مجرد تعريف او مفهوم.
- يعتقد 58% من الإعلاميين الفلسطينيين ان هناك احتراما من طرف الصحافي لميثاق اخلاقيات المهنة.
- يعتقد 91.7% من الإعلاميين ان استمرار الانقسام الفلسطيني وهيمنته على الواقع الإعلامي في فلسطين اكثر العوامل التي تساهم في عدم تعزيز التزام الإعلاميين بأخلاقيات مهنة الصحافة في فلسطين.

- يعتقد 89.2% من الإعلاميين ان ضعف نقابة الصحفيين من العوامل التي تؤثر على عدم الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة.

- يعتقد 84% من الإعلاميين ان السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية سبب مهم في تراجع اخلاقيات مهنة الصحافة.

4. دراسة بحثية: مهنية الصحفي المواطن: دراسة تقييمية من منظور الصحفي المحترف في الصحافة العربية (عبد اللاه، 2014).

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، وهما رصد وتحليل وتفسير مهنية واحترافية الصحفي المواطن، وتقييم ظاهرة الصحفي المواطن من منظور الصحفي التقليدي، وقد انتمت هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية فيما اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي على عينة من الصحفي المواطن وعينة من المواطن الصحفي الذي ينتمي لمؤسسة صحفية مصرية، حيث استعان الباحث بأداة الاستبيان الالكتروني للتطبيق على عينة الصحفي المواطن والاستبيان العادي للتطبيق على عينة المواطن الصحفي.

وقد مثل مجتمع الدراسة كل من المنتجين العرب للمواد الصحفية على مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات، والصحفيين العرب العاملين في مؤسسات صحفية عربية تواصل معهم الباحث عن طريق الإيميل، فيما اختارت الباحثة عينة عشوائية للمواطن الصحفي التي بلغت 92 فردا ممن استجابوا للشروط الموضوعية في البحث، اما الصحفي التقليدي فلم يستجب سوى 62 منهم وتحديدا ممن يرتادون الشبكات الاجتماعية.

وخلصت الدراسة الى ما يلي:

- أن النسبة الكبيرة من الحرية التي تتمتع بها صحافة المواطن كانت السبب الرئيس لانتشار وفاعلية تلك الظاهرة.
- أوضحت الدراسة ضرورة تطوير أدوات المواطن الصحفي التقنية ليظل في حلبة المنافسة مع الصحفي المواطن.
- غلبت ايجابية صحافة المواطن على سلبيتها من واقع رؤية الصحفي التقليدي الذي عبر عن إيجابيتها في أنها فضاء للتعبير الحر عن الرأي.
- على الجانب الآخر جاءت سلبيات صحافة المواطن من وجهة نظر الصحفي التقليدي لتركز في مستوى المهنية، فقد أعطي أولوية لعدم الدقة، وعدم وجود الحس الصحفي، والمحتوي منتج من أشخاص غير متدربين، إضافة الى الاهتمام بالموضوعات المثيرة.

3.3.2 دراسات اجنبية:

1. دراسة بحثية: الصحافة في الأردن: تحليل مقارن لحرية الصحافة في أعقاب الربيع العربي (Duffy, and others, 2015).

تناقش هذه الدراسة وضع المهنة الصحفية في الأردن حيث أظهرت حرية الصحافة تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة على الرغم من أنها كانت ذات وضع حيوي في فترات سابقة، فعلى الرغم من تأكيدات الحكومة في أوج الربيع العربي بالقيام بإصلاحات في حرية الصحافة، إلا أن وعودها باءت بالفشل.

ومن خلال دراسة مصادر رئيسة وثانوية وإجراء المقابلات مع صحفيين أردنيين، خرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها:

- تراجع ملحوظ في حرية الصحافة في الأردن سببها الديوان الملكي والفساد.
- فرض التسجيل الاجباري على مواقع الاخبار.
- اعتقال صحفيين على خلفية نشرهم لمواد اعلامية.
- تحديث قوانين مكافحة الإرهاب أدى للحد من حرية الصحافة.
- اظهرت التحليلات لهذه التطورات بأن المنهج المتبع في الأردن بخصوص قوانين الصحافة غالبا ما تتعارض مع المنهج الموصى به من قبل الأمم المتحدة بخصوص حرية الصحافة.

2. دراسة بحثية: المهنية الصحفية في التغطية الإعلامية للتوطين في قطاع التعدين من قبل صحيفتي (The Herald) و (The Daily News) في دولة زمبابوي (Caven, 2014).

تهدف هذه الدراسة الى فحص اعتماد المهنية الصحفية في التغطية الإعلامية للتوطين في قطاع التعدين من قبل صحيفتي (The Herald) و (The Daily News) في دولة زمبابوي بين عامي 2012 و 2014.

والتوطين هنا تعني المشاركة المتعمدة من قبل السكان الأصليين الزمبابويين في العملية الاقتصادية للدولة التي لا يملكون إمكانية الوصول اليها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات على المقابلات التي وصفها بالبناءة، ونموذج استبيان، وتحليل الخطاب النقدي، وتكونت عينة الدراسة من محررين، ومراسلي أخبار، وسكان جويرو الذين يقرؤون الصحفيتين حيث استخدمت طريقة العينات المريحة والهادفة.

وقد خضعت عملية تحليل البيانات للأسلوب الكمي والنوعي، وجرى تحليل عدد من المقالات التي نشرتها الصحفتان حيث خضعت الى تحليل خطاب نقدي مفصل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- ان الصحافة المكتوبة في زمبابوي لا تقودها المهنية الصحفية في التقارير اليومية الإخبارية عن التوطين.
- ان تحديد إطار سياسة التوطين من قبل الصحافة المكتوبة جعلها غير مقبولة لدى عامة الشعب في زمبابوي.

3. دراسة المجال الصحفي: أثر الموضوعية أو الحيادية كمبدأ من مبادئ الصحافة على النقاش العام حول الهندسة الوراثية في نيوزيلاندا (Rupar, 2007).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الصحافة كنوع من العمل/الممارسة الاجتماعية الثقافية وإنتاج المعنى والمغزى في النقاشات العامة، وهي تحقق في الوسائل التي يستخدمها الصحفيون في جمع المعلومات، واستخدامهم لمصادر المعلومات وأطر نشر ورواية القصص، وتقوم بتحليل كيفية استخدام وسائل الإعلام الإخبارية لقواعد الحياد والموضوعية في تشكيل حوار عام بشأن القضايا المستمرة وذلك من خلال أخذ تغطية الصحف الإخبارية لقضية الهندسة الوراثية في نيوزيلاندا (2001-200) كحالة دراسية.

وتناقش الدراسة كيف تحدد عناصر وهياكل الممارسة الصحفية قدرة الصحيفة على معالجة أحداث وقضايا مختلفة بطريقة مفيدة وتُعرف إمكانية الصحيفة على خلق مجال للنقاش والحوار العام.

وباستخدام نظرية المجال ودراسات فن الخطابة وعلم اجتماع الصحافة طورت هذه الرسالة إطارا تشغيليا للبحث في الممارسة الصحفية من خلال النظر إلى نموذج الموضوعية كوسيلة لجمع الأخبار وكحساب تمثيل الواقع وكسلوك تجاه الواقع القائم.

كما تبحث هذه الدراسة في أثر مبادئ الصحافة على الحوار العام من خلال النظر إلى الصحافة كنص، وممارسة/ مهنة استطرادية، وكحل للإنتاج الثقافي، واسترعت قضية هندسة الجينات - التي عرضت في الصحف النيوزلندية كعنصر أساسي في "اقتصاد المعرفة" - الانتباه إلى الديناميكيات بين الضرورات الاقتصادية والمعايير المهنية لمجال الصحافة.

وقد طبق الباحث إطار هذه الدراسة على الحالة الدراسية لدراسة تغطية صف الأخبار لقضية الهندسة الوراثية حيث جرى تحليل أربع مكونات صحفية وهي: أشكال الصحافة، شفافية جمع الأخبار، مصدر الأخبار والهيكل.

واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، وتحليل الخطاب، والمقابلات، ودراسة مسحية كأدوات لهذه الدراسة، حيث تفحص العلاقة بين مبادئ الصحافة فيما يتعلق بعناصر الممارسة والاحتمالات الاستيرادية لنصوص الأخبار كي تمثل وتفسر وتبنى الواقع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- التوتر الحاصل بين أشكال الممارسة البالية وتَعُدُّ المشاكل في المجال العام.
- كشف التحليل كيف أن مبادئ الموضوعية تطورت بالأساس كدرع لحماية الاستقلال الذاتي للمهنة للتوسط مع الواقع قد أصبحت - في حالة التغطية الإعلامية للهندسة الجينية - عقبة في توسيع إمكانيات الصحافة لتساهم في الحوار العام.
- فشلت الموضوعية كوسيلة لتأمين مجموعة من البروتوكولات الواضحة لتمثيل القضية في الساحة العامة، وكحساب أظهرت الموضوعية استحالة فصل الحقائق عن الآراء ومواضع الفصل عن الانتماء الحزبي، وكسلوك، تعرضت الموضوعية للخطر من زيادة قوة الضرورات الاقتصادية على انتاج الاخبار.

- تقليل مبدأ الموضوعية في التقارير الإخبارية إلى عمل تقارير "عما يقوله الناس" بدلاً من مغزى القضية أو الجدل الذي أدى إلى تبسيط قضية الهندسة الوراثية في المجال العام.
- توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة دراسة المجال الصحفي في ضوء عدم أهلية الصحافة على تحدي الوضع الراهن ورسم العالم الاجتماعي لقارئها.

4. دراسة: نظرة متعددة الثقافات على خدمة المصلحة العامة: أخذ الصحفيون الأمريكيون والإسرائيليون بعين الاعتبار السيناريوهات الأخلاقية (Berkowitz, and others, 2004).

تبحث هذه الدراسة في تأثير الأبعاد الاجتماعية المحيطة بعالم المراسل على اتخاذ القرارات الأخلاقية من خلال القيام بدراسة مسحية موازية تشمل مراسلو إحدى الصحف اليومية بإسرائيل وصحيفة إحدى ولايات الغرب الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات من خلال مقابلات مع مراسلين صحفيين إسرائيليين يعملون في صحف إسرائيلية ومراسلين صحفيين يعملون لصالح صحف أميركية، فيما استخدم الباحثون التحليل الارتجاعي كأداة لتحليل تلك البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- من خلال استخدام التحليل الارتجاعي، توصل الباحثون إلى أنه ليس للعوامل الشخصية (كالجنس وعدد سنوات التعليم) علاقة بالقرارات الأخلاقية وكذلك الأمر بالنسبة للعوامل المهنية (كالخبرة المهنية والعضوية المهنية ودراسة الصحافة).

- وعلى النقيض من ذلك ظهر أن عنصر السياق الاجتماعي (بلد الممارسة) كان ذو صلة وثيقة بموقفين أخلاقيين أو ثلاثة كما وجد الباحثون أن الأبعاد الشخصية والمهنية والاجتماعية تباينت منفعتها وتأثيرها على اتخاذ القرار الأخلاقي بين موقف وآخر.
- مع الأخذ بعين الاعتبار نزعة المراسل الأخلاقية فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة الأخلاقية الشخصية قد تكون ذو أهمية أكبر لعملية اتخاذ القرار الأخلاقي من الأنظمة المكتوبة الرسمية.
- تقترح هذه الدراسة بأن الأسس الأخلاقية المشتركة بين الأمم قد تخلق حواجز ثقافية، ولكن الآراء الأخلاقية المتباعدة قد تخلق أيضاً حواجز صحفية.

5. أخلاقيات الصحافة: دراسة مقارنة بين قواعد اخلاقيات الصحافة في كل من أوروبا، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط، والدول الإسلامية في قارة آسيا (Hafez, 2002).

تعد أخلاقيات الصحافة الرسمية والموضوعة من مؤسسات الصحافة الرسمية والمشابهة لها جزءاً من نقاش واسع حول اخلاقيات وسائل الإعلام والتي برزت في الشرق الأوسط نتيجة ظهور الإعلام العالمي في المنطقة.

وتقارن هذه الدراسة قوانين الصحافة في أوروبا والعالم الإسلامي بهدف إعادة دراسة الإعتقاد السائد المنتشر بأن هناك انقسام كبير في فلسفات الصحافة بين الشرق والغرب والتي سببت جدلاً بخصوص التواصل السياسي في المنطقة.

وتوافق هذه الدراسة في منهجها مع تعريف كارل نورنسترينج (1998) العملي لوظيفة قوانين الصحافة بكونها جزءاً من نظام أكبر يتحكم بجودة الإعلام، كما انها تعد جزءاً من أنظمة محاسبة لوسائل

الإعلام والتي تمتد من نظام قانوني يحكم بناء على أسس قانونية وقواعد تشريعية ومجالس صحفية وبين القوانين الأخلاقية للتدريب والتعليم المهني المبني على أسس هذه القواعد.

وتعتمد السلطة والهيئات الممثلة للقوانين على من صاغ هذه القوانين وبناء على أي منهج، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من القوانين كالتالية:

- قوانين الإعلام الفردية التي وضعت لمنشورات محددة (مثل مؤسسة أخبار الشرق الأوسط، مينا، او الحياة التي تقع في لندن ومجلة الوسط).
- القوانين الدولية الرسمية التي وضعت بواسطة الحكومة وتتحكم بها مجالس إعلام تابعة للحكومة او مؤسسات اعلامية تفقد الشرعية الديمقراطية (مثل ميثاق العراق).
- القوانين الدولية المستقلة التي شكلت بواسطة هيئات صحفية مستقلة (مثل ميثاق تحالف الصحفيين المستقل، أي جي أي، في اندونيسيا او الميثاق الأوروبية).
- القوانين الإقليمية الرسمية التي شكلت بواسطة مؤسسات متعددة الأطراف (مثل اتحاد الصحفيين العرب).
- القوانين متعددة الدول التي وضعت بواسطة هيئات صحفية ودولية مختلفة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- هناك إجماع في الرأي بين العديد من الثقافات على أنه يجب أن تكون معايير الحقيقة والحيادية قيم أساسية في الصحافة.
- بينت أن القوانين التي تحمي القطاع الخاص هي، في الواقع أكثر ظهوراً في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي غالبية الدول الإسلامية في آسيا من ظهورها بشكل عام في أوروبا.

- على الرغم من أن حماية المصلحة الخاصة يتعارض مع حق العامة في الحصول على المعلومات أصبح اليوم جزءاً من أغلب قوانين الصحافة الاخلاقية في الدول الإسلامية، وقد ظهرت اختلافات واضحة بين الدول الغربية والإسلامية في المركز الممنوح لحرية التعبير.
- على الرغم من دخول مفاهيم الحرية إلى اخلاقيات الإعلام الرسمي في الشرق الأوسط والدول الإسلامية إلا أن قلة من الوثائق تحد من التدخل في الحريات الأساسية (كالخصوصية) عندما تتعرض هذه الحريات للمساس، بينما أغلب الوثائق تطلب من الصحفيين الخضوع لحدود سياسية ووطنية ودينية في عملهم.
- على الرغم من وجود اختلافات في اخلاقيات الصحافة في الغرب عنها في الشرق الأوسط والدول الإسلامية، وبخلاف النهج الإسلامي العام في القواعد المجتمعية الإسلامية، إلا أن أخلاقيات الصحافة الرسمية كانت ولا تزال في تطور مستمر حول العالم خلال العقد الأخير.

4.3.2 ملخص الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:

اوضحت الدراسات السابقة التي اعتمدت جلها على الاسلوب التحليلي، ان هناك ضعفا ملحوظا لدى وسائل الاعلام بشكل عام في ممارسة اخلاقيات الصحافة ما انعكس بشكل مباشر على مهنتها، ويرجع ذلك اما الى القوانين المقيدة لعمل الصحفي من قبل الدولة او خوف الصحفي من الملاحقة والتعرض للأذى، الامر الذي دفعه الى ممارسة رقابة ذاتية على ما يقوم به من عمل صحفي، وهذا ينطبق بالطبع على المؤسسات الإعلامية التي هي الأخرى لم تقدم الحماية اللازمة للصحافي إضافة الى ان مصالحها وارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع جهات رسمية وغير رسمية دفعها الى وضع سياسات تحريرية تقيد بها الصحفي وبالتالي التأثير على المهنة الصحفية والمساس بها.

كما أظهرت الدراسات السابقة ان عدم التمكن من الحصول على المعلومة وتحديدًا من المستوى الرسمي أثر بشكل كبير في مهنية الصحافة خاصة في الدول العربية ودول العالم الثالث، إضافة الى ان عدم التزام معظم الدول في المنهج الموصى به من قبل الأمم المتحدة بخصوص حرية الصحافة قيد هذه الحرية وأثر فيها لجهة ما ينشر او ينقل للجمهور من حيث المهنية الصحفية والأخلاق المهنية للصحافيين.

5.3.2 استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

1. الاطلاع على الاشكال المتعددة التي تناولتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمهنية الصحفية واخلاقيات المهنة إضافة الى القوانين والممارسات الصحفية في عدد من الدول.
2. بناء الإطار النظري وتقسيم الدراسة الى فصول.
3. التعرف على ادوات الدراسات المناسبة لمثل هذا النوع من الدراسات التي تكون في اغلبها تحليلية "تحليل مضمون" او استبانة، او "تحليل مضمون" واستبانة معا، او "تحليل مضمون" ومقابلات معا.
4. سهلت على الباحث تحديد الهدف لهذه الدراسة بشكل أفضل.
5. عدم تناول الباحثين في فلسطين موضوع المهنة الصحفية بشكل محدد على الرغم من أهميته، وان كانت هناك دراسات أبحاث تناولت جزئيات في هذا الموضوع.
6. كانت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المهنة الصحفية تتحدث في غالبيتها عن مجالات لم تكن جدلية وتعكس اهتمام الجمهور بها بالقدر الذي كانت عليه قضية الضمان الاجتماعي.

6.3.2 موقع الدراسة من الدراسات السابقة وأهميته:

تناول الباحث عددا من الدراسات والأبحاث السابقة التي من شأنها المساهمة في لقاء الضوء على جوانب عدة في مسألة المهنية الصحفية وأخلاقيات ممارسة العمل الصحفي في مجالات مختلفة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وكان واضحا ان تلك الدراسات التي تناولت هذه المواضيع لم تراجع قضية اجتماعية مركزية كبيرة انشغل بها المجتمع بشكل لافت مثلما انشغل بقضية الضمان الاجتماعي التي أحدثت تباينا واضحا لدى الرأي العام الفلسطيني، وان حملت بعض الدراسات مراجعات وبحثا حول قضايا سياسية.

وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة فقطاع الصحافة، اذا جاز التعبير، يمثل مرآة الشعوب التي دائما ظلت تسعى وراء الحقيقة، الامر الذي يلقي على عاتق الصحفيين بشكل خاص والصحافة بشكل عام مسؤولية كبيرة في العمل الدؤوب والمتواصل من اجل تلبية رغبات الجماهير والوقوف على الحقيقة بعيدا عن أي تأثير خارجي او نزعات خاصة، وتحديدًا في ظل ما يتمتع به الاعلام من قوة فهو يعتبر السلطة الرابعة لما يمتلكه من قدرة هائلة في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه.

الفصل الثالث:

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 المقدمة:

في هذا الفصل يتناول الباحث شرحاً لطريقة الدراسة وإجراءاتها من حيث التصميم، المنهجية، الإجراءات، الأدوات، بالإضافة إلى حدود الدراسة، ومحدداتها، ومتغيراتها ومجتمع الدراسة وعينتها.

2.3 منهجية الدراسة وأدواتها:

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تعمل على تحليل المضمون الإعلامي محل الدراسة ووصف مضمونه، وتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات، من أجل الخروج بالنتائج، ويمكن تلخيصها بما يلي:

1. أداة الدراسة:

اختار الباحث تحليل المضمون كأداة لتحليل مضمون صحيفتي "الحياة الجديدة" الرسمية و"الايام" المستقلة نظراً لقرب هذه الطريقة من الموضوعية في التحليل، خاصة وأن نجاح أو فشل أي بحث أو دراسة يتوقف على المنهجية المعتمدة التي تكون بمثابة الجسر القوي الذي يسير عليه الباحث طيلة مرحلة بحثه ليتوصل في النهاية إلى النتائج المرجوة وهي الإجابة على الإشكالية المطروحة.

2. تحليل المضمون:

يعتبر تحليل المضمون واحدا من أهم الأدوات استعمالا في بحوث الاتصال والاعلام، كما انه يعد تقنية وصفية في دراسة الوثائق والإرساليات الإعلامية والخطابات المختلفة بغية فهمها وتفسيرها في ضوء المعالجة الإحصائية، بمعنى أن تحليل المضمون أسلوب كمي في الوقت نفسه إلى حد ما، ويستخدم في تحليل مضامين المواد الشفوية والمكتوبة والمصورة، باستكشاف محتوياتها ومعطياتها وبياناتها، وجردها في مؤشرات دلالية وسيميائية، وتجميعها في تيمات معينة، مع تصنيفها في فئات جامعة وموحدة ومشتركة، ثم معالجة المضامين الدلالية نوعا وقياسا لتعقبها مرحلة الفهم والتفسير، فاستخلاص النتائج التي تثبت الفرضية أو تفندها، ثم تحديد مختلف الاقتراحات والتوصيات للعمل بها آنيا ومستقبليا تنظيرا وتطبيقا. (حمداوي، 2017).

إن تحليل المضمون هو الذي يهتم بدراسة الرسائل الإعلامية والخطابات الاجتماعية، وتحويلها إلى فئات وعينات قابلة للتلخيص، والمقارنة، والتحليل، والمعالجة، والاستنتاج، والتأويل، علاوة على استخلاص العلاقات الارتباطية بين الخصائص المعبر عنها في أي مادة اتصالية، ويعمل تحليل المضمون على استكشاف المميزات التي تتميز بها المواد الإعلامية، مع تبيان خصائصها الموضوعية والشكلية والسياقية. (حمداوي، 2017).

ولأن تحليل المضمون هو الأداة الأمثل لدراسة الخطابات الإعلامية فقد ارتأى الباحث ان يكون إدارة هذه الدراسة التي تتحدث عن المهنية الصحفية في متابعة قضية الضمان الاجتماعي في فلسطين من خلال دراسة مقارنة لما جاء في صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" من اشكال صحفية مختلفة وتحديدًا خلال التواريخ الفردية من الفترة الزمنية الواقعة بين الاول من نوفمبر/تشرين الثاني 2018م وحتى نهاية ديسمبر/كانون اول من العام ذاته.

3.3 مصادر المعلومات:

في هذه الدراسة يستمد الباحث معلوماته من الدراسات السابقة التي تتناول المهنة الصحفية، إضافة الى عدد من المراجع والأبحاث والمقالات التي تناولت هذا الموضوع او قضية الضمان الاجتماعي، وهذا مكن الباحث من تبويب الدراسة بالشكل العلمي إضافة الى ما وفره البحث من معلومات كبيرة تخدم الاطار النظري للدراسة.

4.3 مجتمع الدراسة:

ينحصر مجتمع الدراسة في المواد الصحفية التي تناولتها كل من صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" من اخبار وتقارير وتحقيقات ومقالات رأي وغيرها من الاشكال الصحفية والخاصة بقضية الضمان الاجتماعي.

5.3 عينة الدراسة:

استخدم الباحث العينة العشوائية المنتظمة حيث قام بحصر جميع المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي التي تناولتها كل من صحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" في اعداهما الورقية وليست الالكترونية خلال التواريخ الفردية من الفترة الزمنية الواقعة بين 1 نوفمبر/تشرين ثاني 2018م الى 31 ديسمبر/كانون اول 2018م .

وقد جرى اختيار الصحيفتين المذكورتين للمقارنة بينهما باعتبار ان كل منهما لها سياستها التحريرية، فالأولى وهي "الحياة الجديدة" تعتبر صحيفة رسمية ناطقة بلسان الحكومة والسلطة الفلسطينية فيما الثانية وهي "الايام" فتعتبر مستقلة كما تصف نفسها.

6.3 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اختار الباحث الاعداد الورقية المطبوعة لصحيفتي "الحياة الجديدة" و "الايام" لتحليل المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي، ولم تشمل الدراسة الموقعين الالكترونيين للصحيفتين.

الحدود الزمانية: تتحدد هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين 1 نوفمبر/تشرين ثاني 2018 الى 31 ديسمبر/كانون اول 2018، بواقع شهرين كاملين، ويعود سبب اختيار هذه الفترة الى انها شهدت بدء تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بقرار من الحكومة وما صاحب ذلك من ردود فعل شعبية ومن العديد من المؤسسات الخاصة والأهلية الرافضة لقرار الحكومة، وقد تصاعد في هذه الفترة السجلات بين الحكومة والمعارضين لتطبيق القرار وهذا انعكس أيضا على اهتمام الصحافة بهذا الموضوع.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة:

قام الباحث بتحديد الصحف عينة الدراسة، حيث وقع الاختيار على صحيفتي "الحياة الجديدة" و"الأيام"، وقد حدد الباحث فترة الدراسة خلال الفترة الزمنية من "1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 الى 31 ديسمبر/ كانون اول 2018"، فيما جرى اعتماد فترة الدراسة التحليلية من خلال العينة العشوائية المنتظمة حيث جرى اخذ التواريخ الفردية خلال الفترة الزمنية المذكورة.

وقد قام الباحث بجمع البيانات من صحف الدراسة، وذلك بالعودة إلى أرشيف كل صحيفة، وجمع المواد الخبرية من الصحيفتين وأخضعها لعملية تصنيف دقيقة، ومن ثم لعملية التحليل، حيث وصل مجموع المواد الخبرية في صحف الدراسة الى (32) مادة خبرية.

وأظهرت النتائج أن المواد الخبرية التي تناولتها صحيفة الحياة الجديدة خلال الفترة المحددة (7) مواد، بينما جاءت صحيفة الايام أكثر منها حيث وصلت الى (25) مادة وهو مجموع المواد الخبرية بأشكالها المختلفة.

ولتحديد ورصد طبيعة المعالجة الإخبارية وأنواع الأطر الخبرية التي وظفتها صحف الدراسة في تناولها لهذه القضايا، ودراسة كيفية انعكاس المعالجة بحسب الصحيفة على الأطر الخبرية، يأتي هذا الفصل ليحقق هدف الحصول على رؤية عامة لطبيعة المعالجة التحليلية، وكذلك نتائج واضحة على ضوء نظرية الأطر.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الاول:

ما القضايا والموضوعات التي تناولتها المادة الصحفية حول قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟

جدول 1.4: الموضوعات التي تناولتها صحف الدراسة

القضايا والموضوعات	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة الأيام		المجموع		المحسوب ² مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	
مواقف الرئاسة	0	0.0	0	0.0	0	0.0	-
مواقف الحكومة	1	14.3	3	12.0	4	12.5	0.026
مواقف لجنة المجلس التشريعي	1	14.3	2	8.0	3	9.4	0.254
مواقف مؤسسة الضمان الاجتماعي	2	28.6	2	8.0	4	12.5	2.116
مواقف الفصائل والأحزاب السياسية	0	0.0	0	0.0	0	0.0	-
مواقف مؤسسات المجتمع المدني	0	0.0	1	4.0	1	3.1	0.289
مواقف اتحاد العمال	1	14.3	0	0.0	1	3.1	3.687
مواقف الحراك العمالي	0	0.0	2	8.0	2	6.3	0.597
مواقف النقابات المهنية	1	14.3	3	12.0	4	12.5	0.026
مواقف القطاع الخاص	0	0.0	4	16.0	4	12.5	1.280
مواقف نقابات الموظفين في القطاع الخاص	0	0.0	0	0.0	0	0.0	-
مواقف الحراك الفلسطيني الموحد	1	14.3	3	12.0	4	12.5	0.026
مواقف رجال الاعمال	0	0.0	1	4.0	1	3.1	0.289
مواقف وجهاء ورجال العشائر	0	0.0	0	0.0	0	0.0	
اخرى	0	0.0	4	16.0	4	12.5	1.280
الإجمالي	7		25		32		

يتضح من بيانات الجدول رقم (1.4) ما يلي:

1. **موقف الحكومة:** جاءت نسبة تناول موقف الحكومة من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (14.3%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (12%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صف الدراسة وموقف الحكومة من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.872).

2. **موقف لجنة المجلس التشريعي:** جاءت نسبة تناول موقف لجنة المجلس التشريعي من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (14.3%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (8%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صف الدراسة وموقف لجنة المجلس التشريعي من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.614).

3. **موقف مؤسسة الضمان الاجتماعي:** جاءت نسبة تناول موقف مؤسسة الضمان الاجتماعي من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (28.6%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (8%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صف الدراسة وموقف مؤسسة الضمان الاجتماعي من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.146).

4. **موقف مؤسسات المجتمع المدني:** جاءت نسبة تناول موقف مؤسسات المجتمع المدني من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (4%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صف الدراسة وموقف مؤسسات المجتمع المدني من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.591).

5. **موقف اتحاد العمال:** جاءت نسبة تناول موقف اتحاد العمال من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (14.3%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (0%) وهنا توجد علاقة غير دالة

إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف اتحاد العمال من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.055).

6. **موقف الحراك العمالي:** جاءت نسبة تناول موقف الحراك العمالي من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (8%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف الحراك العمالي من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.440).

7. **موقف النقابات المهنية:** جاءت نسبة تناول موقف النقابات المهنية من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (14.3%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (12%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف النقابات المهنية من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.872).

8. **موقف القطاع الخاص:** جاءت نسبة تناول موقف القطاع الخاص من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (16%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف القطاع الخاص من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.258).

9. **موقف الحراك الفلسطيني الموحد:** جاءت نسبة تناول موقف الحراك الفلسطيني الموحد من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (14.3%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (12%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف الحراك الفلسطيني الموحد من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.258).

10. **موقف رجال الأعمال:** جاءت نسبة تناول موقف رجال الأعمال من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (4%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف رجال الأعمال من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.591).

11. **موقف جهات أخرى (مقالات):** جاءت نسبة تناول موقف جهات أخرى (مقالات) من قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (16%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة وموقف جهات أخرى (مقالات) من قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.258).

بشكل عام فقد تناولت صحف الدراسة قضية الضمان الاجتماعي من وجهة نظر كل من الحكومة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وموقف النقابات المهنية ومواقف القطاع الخاص وموقف الحراك الفلسطيني الموحد، ومن وجهات النظر الأخرى (كتاب مقالات) بنسبة 12.5%، فيما تناولت موقف لجنة المجلس التشريعي بنسبة 9.4%، وموقف الحراك العمالي بنسبة 6.3%، وموقف اتحاد العمال ورجال الأعمال بنسبة 3.1%، فيما لم تتناول مواقف الفصائل ونقابات الموظفين بالقطاع الخاص والوجهاء ورجال العشائر.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما أسلوب عرض المادة الصحفية المتعلقة بالضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟

جدول رقم 2.4 المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة

مستوى المعنوية	المحسوبة ²	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		فئة المصدر
		%	ك	%	ك	%	ك	
0.198	1.659	15.63	5	20.00	5	0.00	0	المراسل
0.628	0.235	21.88	7	20.00	5	28.5	2	وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا)
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	مواقع الكترونية محلية
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	تلفزيون فلسطين والقنوات التابعة له
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	وكالات انباء عربية
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	وكالات انباء عالمية
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	وكالات انباء محلية غير رسمية
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	وسائل اعلام أخرى
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	مصادر متعددة
-	-	0.00	0	0.00	0	0.00	0	مجهولة المصدر
0.581	0.305	62.50	20	60.00	15	71.43	5.00	اخرى
		32.00		25		7		الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول رقم (2.4) ما يلي:

1. المراسل: جاءت نسبة اعتماد الصحف على المراسل في تناول قضية الضمان الاجتماعي في

صحيفة الحياة الجديدة (0%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (20%) وهنا توجد علاقة غير دالة

إحصائياً بين صحف الدراسة والاعتماد على المراسل في تناول قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.198).

2. وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا): جاءت نسبة اعتماد الصحف على وكالة الأنباء الرسمية (وفا) في تناول قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (28.5%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (20%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة والاعتماد على وكالة الأنباء الرسمية (وفا) في تنازل قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.628).

3. أخرى (لم يتم ذكر المصدر سوى اسم الصحيفة): جاءت نسبة اعتماد الصحف على مصادر أخرى في تناول قضية الضمان الاجتماعي في صحيفة الحياة الجديدة (71.4%) وفي صحيفة الأيام بنسبة (60%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة والاعتماد على مصادر أخرى في تناول قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.581).

بشكل عام فقد اعتمدت صحف الدراسة في تناول قضية الضمان الاجتماعي بالدرجة الأولى على مصادر أخرى (الصحيفة نفسها) دون ذكر اسم المراسل أو الجهة التي استقت منها المعلومات وذلك بنسبة 62.5%، فيما اعتمدت بالدرجة الثانية على المصدر الفلسطيني الرسمي وهو وكالة الأنباء الرسمية "وفا" وذلك بنسبة 21.88%، فيما جاء في المرتبة الأخيرة الاعتماد على المراسل كمصدر للأخبار وذلك بنسبة 15.63%.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما هو شكل المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحفتين عينة الدراسة؟

جدول رقم 3.4: شكل المادة الصحفية في صحف الدراسة.

شكل المادة الصحفية	صحيفة الحياة الجديدة		صحيفة الأيام		المجموع		كأ المحسوبة	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%		
خبر صحفي	5	71.4	10	40.0	15	46.9	2.02	0.36
حديث صحفي	0	0.0	0	0.0	0	0.0		
مقال صحفي	0	0.0	3	12.0	3	9.4		
تقرير صحفي	2	28.6	12	48.0	14	43.8		
تحقيق صحفي	0	0.0	0	0.0	0	0.0		
صورة صحفية	0	0.0	0	0.0	0	0.0		
الإجمالي	7		25		32			

يبين الجدول رقم (3.4) نوعية المادة المقدمة والأشكال المستخدمة في تغطية قضية الضمان

الاجتماعي في صحف الدراسة على وجه العموم.

ويظهر من الجدول السابق النتائج التالية:

1. بدراسة بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن صحف الدراسة أولت اهتماماً كبيراً بالخبر الصحفي، إذ

بلغت نسبته (46.9%) من نسب الأشكال الصحفية.

2. وقد جاء في المرتبة الثانية التقرير الصحفي، إذ حصل على نسبة (43.8%) من مجموع نسب

الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة، ثم جاء في المرتبة الثالثة المقال

الصحفي بنسبة (9.4%).

3. غابت الأشكال الصحفية الأخرى كالحديث الصحفي، والتحقيق الصحفي، والصورة الصحفية عن اهتمام الصحيفتين.

وبدراسة كل صحيفة على حدة يتبين التالي:

1. صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من الجدول (3.4) أن الخبر الصحفي جاء في المرتبة الأولى بنسبة (71.4%) في تناول الصحيفة لقضية الضمان الاجتماعي، ثم جاء التقرير الصحفي بالمرتبة الثانية بنسبة (28.6%).

2. صحيفة الأيام:

يتضح من الجدول (3) أن التقرير الصحفي جاء في المرتبة الأولى بنسبة (48%) في تناول الصحيفة لقضية الضمان الاجتماعي، ثم جاء الخبر الصحفي بالمرتبة الثانية بنسبة (40%)، يليه المقال الصحفي بنسبة (12%).

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما موقع المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحفتين عينة الدراسة؟

جدول رقم 4.4: موقع المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة

مستوى المعنوية	2ا المحسوبة	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		موقع المادة الصحفية
		%	ك	%	ك	%	ك	
0.453	0.5619	31.3	10	28.0	7	42.9	3	الصفحة الاولى
		68.8	22	72.0	18	57.1	4	الصفحات الداخلية
		0.0		0.0	0	0.0	0	الصفحة الاخيرة
		32		25		7		

يوضح الجدول رقم (4.4) موقع المادة الخبرية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في الصحف عينة الدراسة، ويتضح من ذلك أن الصفحات الداخلية كانت في المرتبة الأولى حيث جاءت النسبة (68.8%) لموقع المادة الصحفية، ثم جاء موقع المادة الصحفية في الصفحة الأولى بالمرتبة الثانية بنسبة (31.3%)، وأخيراً جاء موقع المادة الصحفية في الصفحات الأخيرة في صحف عينة الدراسة بنسبة (0%).

وبدراسة كل صحيفة من صحف الدراسة على حدة من حيث موقع المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي فيها يتضح ما يلي:

1. صحيفة الحياة الجديدة:

تناولت صحيفة الحياة الجديدة المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صفحاتها الداخلية بنسبة (57.1%) وجاءت في المرتبة الثانية الصفحة الأولى في تناول الصحيفة لقضية الضمان الاجتماعي بنسبة (42.9%) ثم جاءت الصفحة الأخيرة بنسبة (0%).

2. صحيفة الأيام:

تناولت صحيفة الأيام المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صفحاتها الداخلية بنسبة (72%) وجاءت في المرتبة الثانية الصفحة الأولى في تناول الصحيفة لقضية الضمان الاجتماعي بنسبة (28%) ثم جاءت الصفحة الأخيرة بنسبة (0%).

5.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

هل تم استخدام عناصر الإبراز في المادة الصحفية التي تناولت قضية الضمان الاجتماعي في الصحيفتين عينة الدراسة؟

جدول رقم 5.4: عناصر الإبراز المستخدمة في صحف الدراسة

مستوى المعنوية	2ك المحسوبة	المجموع		الأيام		الحياة الجديدة					
		%	ك	%	ك	%	ك				
0.957	0.003	43.8	14	44.0	11	42.9	3	ممتد	من حيث الاتساع	القوانين	
0.805	0.061	25.0	8	24.0	6	28.6	2	عريض			
0.863	0.030	31.3	10	32.0	8	28.6	2	عمودي			
0.892	0.019	59.4	19	60.0	15	57.1	4	رئيسي	من حيث الوظيفة		
0.976	0.001	28.1	9	28.0	7	28.6	2	ثانوي			
0.872	0.026	12.5	4	12.0	3	14.3	1	فرعي			
0.113	2.508	21.9	7	28	7	0	0	استخدم صور			الصور
		78.1	25	72	18	100	7	لم يستخدم صور			
		32		25		7		ن			

يتبين من نتائج الجدول رقم (5.4):

1. اعتمدت صحف الدراسة بشكل عام على العنوان الممتد بنسبة 43.8%، وعلى العنوان العريض بنسبة 25%، والعنوان العمودي بنسبة 32.3%.
2. بلغ تناول صحف الدراسة للعنوان الرئيسي بنسبة 59.4%. والعنوان الثانوي بنسبة 28.1%، والعنوان الفرعي بنسبة 12.5%.
3. اعتمدت صحف الدراسة على الصور في إبراز قضية الضمان الاجتماعي بنسبة (21.9%)، فيما لم تستخدم الصور بنسبة (78.1%).
4. جاء العنوان الممتد في معالجة صحيفة الحياة الجديدة لقضية الضمان الاجتماعي بنسبة (42.9%) وفي صحيفة الأيام (44%) ويتضح من تقارب هذه النسب بين صحف الدراسة وجود علاقة غير دالة إحصائياً، فيما جاء مستوى المعنوية (0.957).
5. حظيت نسبة العنوان العريض في صحيفة الحياة الجديدة على (28.6%) وفي صحيفة الأيام (24%) ويتبين من تقارب هذه النسب بين صحف الدراسة وجود علاقة غير دالة إحصائياً بين المتغيرين فيما جاء مستوى المعنوية (0.805).
6. جاءت نسبة العنوان العمودي في صحيفة الحياة الجديدة (28.6%) وفي صحيفة الأيام (32%) وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين المتغيرين، فيما جاء مستوى المعنوية (0.863).
7. برزت في صحيفة الحياة الجديدة نسبة العنوان الرئيسي (57.1%) وفي صحيفة الأيام (60%) ويتضح من هذه النسب الواردة وجود علاقة غير دالة إحصائياً، فيما بلغ مستوى المعنوية (0.892).

8. بلغ تناول صحيفة الحياة الجديدة للعنوان الثانوي (28.6%) وفي صحيفة الأيام (28%) ويتضح من هذه النسب الواردة وجود علاقة غير دالة إحصائياً، فيما بلغ مستوى المعنوية (0.976).

9. بلغ تناول صحيفة الحياة الجديدة للعنوان الفرعي (14.3%) وفي صحيفة الأيام (12%) ويتضح من هذه النسب الواردة وجود علاقة غير دالة إحصائياً، فيما بلغ مستوى المعنوية (0.872).

10. لم تعتمد صحيفة الحياة الجديدة في إبراز قضية الضمان الاجتماعي على الصور، فيما اعتمدت صحيفة الأيام على الصور في إبراز قضية الضمان الاجتماعي بنسبة (28%)، وهنا توجد علاقة غير دالة إحصائياً بين صحف الدراسة والاعتماد على عناصر الإبراز في تناول قضية الضمان الاجتماعي، فيما جاءت قيمة مستوى المعنوية (0.113).

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

- هناك تفاوت في اهتمام كل من الصحيفتين بنشر مواد إعلامية تتعلق بقضية الضمان الاجتماعي، فقد اقتصرَت هذه المواد في صحيفة الحياة الجديدة خلال فترة الدراسة على (7) مادة، فيما كانت (25) مادة إعلامية في صحيفة الأيام خلال الفترة ذاتها، وهذا يتناقض مع عناصر مهمة من المهنية الصحفية كـ "الأمانة، المسؤولية والمصداقية ... الخ".
- التفاوت العددي لصالح صحيفة الأيام في نشر المواد الإعلامية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي لا يعني بالضرورة تمتع الصحيفة بالحياد والمصداقية في تناول هذه القضية خاصة اذا ما نظرنا الى ان التظاهرات والاحتجاجات والاجتماعات والبيانات الصادرة عن الأطراف ذات العلاقة في موضوع الضمان الاجتماعي لم تتوقف طيلة الفترة المحددة للدراسة وهي بين 1 نوفمبر/تشرين ثاني 2018م الى 31 ديسمبر/كانون اول 2018م، التي كانت تمثل ذروة هذه الفعاليات، والتي غابت في مجملها عن صفحات الأيام، إضافة الى انها أيضا لم تتناول كل ما كان يصدر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي والذي من شأنه ان يزود الجمهور بالمعلومة وموقف المؤسسة من القضايا الخلافية.
- حجم التغطية في كلا الصحيفتين يعكس غياب المصداقية والحياد وحتى المسؤولية الاجتماعية ومحاولات التقليل من أهمية هذه القضية خاصة لجهة الاحتجاجات التي نتجت عنها وكانت تستمر في بعض الأحيان أياما معدودة وتضم آلاف المتظاهرين.

- تباين اهتمام كل صحيفة من حيث القضايا والموضوعات التي تناولتها فيما يتعلق بقضية الضمان الاجتماعي، ففي حين اقتصر تناول صحيفة الحياة الجديدة على المواقف الرسمية الصادرة عن (الحكومة، مؤسسة الضمان الاجتماعي، لجنة المجلس التشريعي، اتحاد العمال والنقابات المهنية) وغابت المواقف الأخرى (الحراك العمالي، القطاع الخاص ورجال اعمال وأخرى كمقال الرأي) فان صحيفة الايام اهتمت بالمواقف الأخيرة أكثر من المواقف الرسمية، وهو ما يدل على غياب المهنية الصحفية لكلا الصحيفتين وتحديدا ما يتعلق بموضوع الاستقلالية والحياد حيث بدت الصحيفتان وكأن كل واحدة منهما تأخذ خطأ داعما لمواقف على حساب مواقف أخرى مخالفة لها.
- ان الصحيفتين لم توليا اهتماما لمواقف نقابات الموظفين في القطاع الخاص وهو القطاع المعني بقضية الضمان الاجتماعي وهو ما يعكس تعمد الصحيفتين تغييب هذا الموقف وبالتالي هذا يضعهما في صف واحد وهو عدم تمتعهما بالمهنية الصحفية.
- غابت أيضا مواقف اتحاد العمال وهو الجهة المعنية بمتابعة شؤون العمال الذين يمثلون الشريحة الأكبر من المتأثرين بقانون الضمان الاجتماعي عن صحيفة الأيام، وإذا كانت حضرت بنسبة ضئيلة في صحيفة الحياة الجديدة فانه لا يعني موازنة الصحيفة الأخيرة او حيادها وانما كان النشر لديها ما يتوافق من مواقف الاتحاد مع المواقف الرسمية، وبالتالي فان ذلك يعكس عدم تمتع أي من الصحيفتين بالمهنية الصحفية.
- ان الصحيفتين نشرتا موادا إعلامية فيما يتعلق بقضية الضمان الاجتماعي دون الإشارة الى مصدرها، حيث اكتفتا بذكر اسم الصحيفة في خانة المصدر، دون ذكر اسم المراسل أو الجهة التي استقت كل صحيفة منهما المعلومات وذلك بنسبة 62.5%، وهو ما يضعف المصداقية والشفافية لديهما.

- اختلفت نسبة اعتماد كل صحيفة على المراسل الميداني لها، فقد غابت اخبار المراسل عن صحيفة الحياة الجديدة (0%) ليحل مكانها اعتماد ما تنشره وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "وفا" بنسبة (28.5%)، على عكس صحيفة الايام التي وازنت بين المصدر الفلسطيني الرسمي وهو وكالة "وفا" (20%) ومراسليها في الميدان بنسبة مثالية (20%)، وهو ما يمنح صحيفة الايام افضلية في هذا الجانب.

- تفاوتت نسبة الخبر الصحفي - شكل من اشكال المادة الصحفية بين الصحيفتين - فيما يتعلق بتناول قضية الضمان الاجتماعي، ففيما وصل في صحيفة الحياة الجديدة الى (71.4%) على حساب التقرير الصحفي الذي جاء بنسبة (28.6%) من مجمل ما نشرته الصحيفة عن قضية الضمان الاجتماعي، فان الامر جاء مختلفا في صحيفة الايام التي تقدم فيها التقرير الصحفي (48%) على الخبر الصحفي (40%) وأيضا المقال الصحفي (12%) الذي لم يرد في صحيفة الحياة الجديدة، وهو ما يمنح صحيفة الأيام افضلية في هذا الجانب عن الحياة الجديدة، خاصة وان الخبر الصحفي لا يتعمق في تناول تفاصيل القضية المنشورة وانما يقتصر على التبليغ عن حدث او موقف وصلت معلوماته للصحيفة من الوكالة الرسمية "وفا" او من المؤسسة المعنية، على عكس التقرير الذي يبحث ويتعمق اكثر في تلك المادة.

- غابت الاشكال الصحفية الأخرى كالحديث الصحفي، والتحقيق الصحفي، والصورة الصحفية المنفردة التي تعتبر خبرا بحد ذاتها عن اهتمام الصحيفتين على الرغم من أهميتها في مثل هذه القضايا الجدلية، مما يعكس عدم معرفة أهمية مثل هذه الاشكال وتأثيرها او الادراك بذلك التأثير وبالتالي ضرورة تغييبها.

- جاءت معظم المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي في الصفحات الداخلية بنسبة عالية (68.8%) وجاء موقع المادة الصحفية في الصفحة الأولى بالمرتبة الثانية بنسبة

(31.3%)، فيما غابت المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي عن الصفحات الأخيرة في صحف عينة الدراسة ما يدل على عدم إيلاء الصحيفتين الأهمية اللازمة لقضية شغلت الجمهور وأحدثت جدلاً كبيراً داخل المجتمع.

- بالنظر الى كل صحيفة من صحف الدراسة على حدة فإن تناول المواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي على الصفحة الأولى لصحيفة الحياة الجديدة كان (42.9%) وهو أكثر من صحيفة الأيام (28%) التي كانت بدورها تتقدم بتناولها للمواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي في صفحاتها الداخلية بنسبة (72%) مقابل (42.9%) في صحيفة الحياة الجديدة، لا يعني ان اهتمام الحياة الجديدة اكبر فما كان ينشر على الصفحات الأولى هو الخبر الرسمي باعتبار الصحيفة رسمية، وفي المقابل حاولت صحيفة الأيام التقليل من أهمية الاحداث والمواقف من خلال الاكتفاء بالنشر في الصفحات الداخلية وبنسبة كبيرة عنها في الصفحة الأولى، وهو ما يعكس محاولات كل صحيفة توجيه الجمهور لجهة على حساب الأخرى ما ينفي عن الصحيفتين صفة الحياد.

- على الرغم من ان الموضوعات التي أوردتها صحيفة الأيام على صفحتها الأولى للمواقف الرسمية او النقابية او الحراك الفلسطيني الموحد التي غابت عن الصفحة الأولى في صحيفة الحياة الجديدة، الا ان ذلك لا يعني تمتع صحيفة الأيام بالحياد والاستقلالية والأمانة المهنية كونها غابت مواقف أخرى مثل مواقف نقابات العمال ومواقف نقابات القطاع الخاص وبالتالي هذا يضع الصحيفتان في صف غياب المهنية الصحفية عنهما.

- لم تستخدم صحيفة الحياة الجديدة عناصر الابرار (الصور ...) اثناء تناولها للمواد الصحفية المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي، على عكس صحيفة الأيام التي اعتمدت على الصور في ابراز قضية الضمان الاجتماعي بنسبة (28%)، وهذا يشير الى اهتمام صحيفة الأيام بالتأثيرات

على القارئ أكثر من صحيفة الحياة الجديدة، فالصورة في الصحافة تترك أثرا مهما لدى القارئ وتقربه أكثر من القضية التي يطالعها، وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة (28%) لا تعكس الاهتمام اللازم من من صحيفة تعرف نفسها بالمستقلة وهي الأيام بقضية شغلت المجتمع الفلسطيني واجبت تظاهرات لم تشهدها المدن الفلسطينية منذ سنوات، وبالتالي فإن ذلك يعكس غياب المسؤولية والدقة لدى صحيفة الأيام مثلما هي لدى صحيفة الحياة الجديدة.

- على مستوى ابراز العناوين تقدمت صحيفة الأيام على الحياة الجديدة في العنوان الرئيس (60%) مقابل (57.1%) في صحيفة الحياة الجديدة، والعنوان الممتد (44%) صحيفة الأيام مقابل (42.9%) في صحيفة الحياة الجديدة، وأيضا في العنوان العمودي (32%) في صحيفة الأيام مقابل (28.6%) في صحيفة الحياة الجديدة، أما العنوان العريض فتقدمت صحيفة الحياة الجديدة على صحيفة الأيام بنسبة (28.6% الى 24%) كونه يتناول الموقف الرسمي "الحكومة"، ما يعني ان صحيفة الأيام أعطت أهمية أكبر للمواد الإعلامية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي التي سمحت إدارات التحرير بنشرها وهي في الغالب كانت صورا لاجتماعات ولقاءات داخلية كما في صحيفة الحياة الجديدة وبالتالي جرى في كثير من الأوقات تغييب صورة الاحتجاجات مثلا او اقتصار ذلك على صورة صغيرة منها في صحيفة الأيام وحدها وغيابها عن الحياة الجديدة بشكل كامل، الامر الذي يعكس غياب المسؤولية الاجتماعية لدى الصحيفتين.

2.5 نتائج الدراسة وربطها بالنظريات المطروحة

وبمقارنة نتائج الدراسة مع ما جاءت به نظريات (التثقيف، حارس البوابة، المسؤولية الاجتماعية وتحديد الأولويات) يتضح أولا فيما يتعلق بنظرية التثقيف ان الإدارات التحريرية للصحيفتين المبحوثتين لم توليا اهتماما بشأن اطلاع الجمهور على تفاصيل قانون الضمان الاجتماعي والنقاط الأساسية التي

مثلت جوهر الخلاف في ذلك القانون، حيث غاب اهتمام الصحيفتين في خطابيهما بأشكال الصحافة الأخرى كالحديث الصحفي الذي يمكن ان يجرى مع الجهات المعنية في القانون، او التحقيق الصحفي الذي من شأنه ان يبحث عن خفايا المواقف المؤيدة والمعارضة للقانون، واكتفتا بالحديث عن الموضوع عبر اشكال الخبر والتقرير.

وعلى مستوى نظرية حارس البوابة فقد اتضح ان الادارات التحريرية للصحيفتين محل الدراسة هي التي تسمح بمرور الاخبار او منعها وبالتالي فان ذلك انعكس على خطابيهما، وهو ما بدا جليا في تركيز واحدة منها على التقارير (الايام) اكثر من الخبر (الحياة الجديدة)، واعتماد واحدة على المصادر الرسمية (الحياة الجديدة) وتنوع المصادر في الأخرى خاصة مراسليها الميدانيين (الايام) اكثر في اعداد تقاريرها، إضافة الى ان احدى الصحيفتين (الايام) اولت اهتماما بمواقف الحراك الفلسطيني والعمالي والقطاع الخاص اكثر من الصحيفة الأخرى (الحياة الجديدة) التي ركزت بشكل ملحوظ على المواقف الرسمية للحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي ولجنة المجلس التشريعي التي لم تغب أيضا عن الصحيفة الأولى (الايام).

وفيما يتعلق بنظرية المسؤولية الاجتماعية فقد أظهرت إدارة التحرير في صحيفة الايام وكأنها توازن الى حد ما بين وجهة نظر المؤسسات الرسمية من جهة ومعارضيتها من جهة أخرى عبر سماحها بمرور مضامين تدعم وجهة النظر المعارضة، لكنها في الوقت ذاته غيّبت أيضا موقفي اتحاد العمال ونقابات الموظفين في القطاع الخاص اللذين يمثلان شريحة واسعة من المتأثرين بالقانون، فيما صحيفة الحياة الجديدة فقد اعتمدت في اغلب تغطيتها لقضية الضمان الاجتماعي على المصدر الرسمي وهو وكالة الانباء الرسمية "وفا"، وبالتالي هذا ينفي صفة الحياد والمسؤولية الاجتماعية عن الصحيفتين.

وأما بشأن نظرية تحديد الأولويات يتضح ان احدى صحيفتي الدراسة (الحياة الجديدة) تربط أولويات موضوعاتها بأولويات ما يصدر من مواقف عن المؤسسات الرسمية وهذا يظهر بشكل جلي وهي تعتمد في مصدرها على ما تنشره وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية "وفا" او التي تأتيتها من تلك المؤسسات، فيما لم تتبعد الصحيفة الأخرى (الايام) عن ذلك حتى وهي تبذل جهدا اكبر من خلال تقارير مراسليها بالإضافة الى ما يصلها من الوكالة الرسمية "وفا" او يأتيتها من القطاعات المختلفة، لكنها كانت أيضا تغيب مواقف مهمة من المعارضين.

الخلاصة

ان ادارات التحرير في كثير من وسائل الاعلام وخاصة الرسمية منها يبدو انها ما زالت تعتقد انها الوحيدة التي يمكنها التحكم بالمعلومة وبقدرتها على توجيه الجمهور والرأي العام كما تشاء، وبالتالي ظلت تعيش في عصور نظريات ربما تكون سقطت او بدأت بالتلاشي في عصرنا الحديث كنظريات حارس البوابة وتحديد الاولويات خاصة ونحن نعيش سرعة انتقال المعلومة او حتى "المغلوبة" كما يسميها البعض على السوشيال ميديا.

فالاعلام الجديد بما يشمل من مواقع التواصل الاجتماعي بات الاكثر تاثيرا في الرأي العام مقابل تراجع وسائل الاعلام الأخرى خاصة الصحف.

وهنا يعتقد الباحث انه اذا كانت الصحف تريد ان تبقى وتستمر في الدور في زمن التحول التكنولوجي فعليها ان تواكب هذا الزمان وتبحث عن وسائل وطرق جاذبة لاهتمام الجمهور، وربما يكون من اكثر الطرق الجاذبة العمل على توفير المعلومة الكاملة بشفافية ومصداقية وحياد، ويمكن ان يكون مثلا للتحقيقات الصحفية واللقاءات الحصرية الصريحة ان تعيد للصحف ولاي وسيلة إعلامية رونقها.

وعندما يجري الحديث عن التحقيقات الصحفية واللقاءات الحصرية فإنها يجب ان تبتعد عن لغة المجاملة على حساب المعلومة مثلما يجري في وقتنا الحاضر من نشر تحقيقات لم ترتق في الغالب الى المستوى المطلوب.

3.5 الاستنتاجات

- غاب الحياد الذي ربما لم يعد متوفرا لدى كثير اذا لم يكن لدى جميع المؤسسات الإعلامية في العالم، عن كلا الصحيفتين "الحياة الجديدة" و "الأيام"، بعد ان تدخلت إدارات التحرير في تحديد حجم ونوع وشكل ما ينشر من مواد إعلامية تتعلق بقضية الضمان الاجتماعي.
- لم تول صحيفة الحياة الجديدة اهتماما بقضية الضمان الاجتماعي، بقدر ما اولته صحيفة الايام وهو ما انعكس في حجم التغطية الصحفية لهذه القضية ونوعيتها، في وقت كانت فيه تلك القضية تشغل الرأي العام المحلي بمختلف اطيافه، وهو ما كان يشاهد عبر صفحات المواقع الاجتماعية والعديد من الإذاعات المحلية وبالتالي فان غياب ذلك عن الصحيفة لا ينفي حقيقة وجودها.
- التفاوت العددي لصالح صحيفة الأيام في المواد الإعلامية المنشورة لديها حول قضية الضمان الاجتماعي لا يعني انها كانت حيادية وبالتالي تمتعها بالمهنية الصحفية اذا ما نظرنا الى تغييبها مواقف مهمة لحساب مواقف اخرى، على الرغم من تعريف نفسها بانها صحيفة مستقلة، وبالتالي كان عليها متابعة هذه القضية بجوانبها المختلفة وبشكل حثيث خاصة وان الفترة التي تبعتها الدراسة (الحدود الزمانية) كانت تشهد فعاليات وتظاهرات متواصلة ومنها ما كان يستمر لايام متتالية.
- أبدت صحيفة الحياة الجديدة اهتماما أكبر بالمواقف التي تصدر عن الحكومة وكل ما يتوافق مع موقفها من المؤسسات الأخرى والنقابات مثل مواقف النقابات المهنية، الذي اسقطت صحيفة الايام

جزءاً منها ما يعني غياب الحياد لدى الصحيفتين وإن سمحت الأيام بمرور مضامين معارضة للموقف الرسمي في بعض الأحيان.

- غابت الأخبار والتقارير التي تتحدث عن موقف القطاع الخاص وهو المعني بقضية الضمان الاجتماعي عن صحيفة الحياة الجديدة، وفي حين ظهرت هذه المواقف بشكل أكبر في صحيفة الأيام إلا أنها غيبت هي الأخرى مواقف اتحاد العمال ومواقف نقابات الموظفين في القطاع الخاص ما يجعل الصحيفتين غير مهتمتين بالمهنية الصحفية.

- المواد الصحفية الواردة في وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا" عن قضية الضمان الاجتماعي شكلت أولوية لدى صحيفة الحياة الجديدة في عملية النشر، فيما اعتمدت صحيفة الأيام أكثر على مراسليها الميدانيين في مختلف المحافظات، وهو ما يدل على أن هناك شكلاً من أشكال الاستقلالية التي تتمتع بها صحيفة الأيام أكثر من الحياة الجديدة وبالتالي يضع على عاتقها مسؤولية أكبر في الالتزام بالمهنية الصحفية خاصة وأنها تعرف نفسها بالمستقلة.

- إن صحيفة الحياة الجديدة لعبت دور الصحافة الإخبارية (إخبارية) أكثر وهي تتناول قضية الضمان الاجتماعي حيث غلب الخبر الصحفي على التقرير، فيما حاولت صحيفة الأيام أن تقدم توضيحات أكبر حول قضية الضمان الاجتماعي من خلال التقارير الصحفية وأيضاً مقالات الرأي التي غابت عن الحياة الجديدة، وهو ما يعطي تفاوتاً في عنصر المسؤولية لدى كلا الصحيفتين.

- لم تهتم كلتا الصحيفتين بالحديث الصحفي أو المقابلة مع الجهات ذات العلاقة في موضوع الضمان الاجتماعي لتقديم مزيد من التوضيح والتفسير والتحليل للنقاط الخلافية في قانون الضمان الاجتماعي، فهذا النوع من المقابلات يمكن أن يرفع من قيمة الصحف خاصة في عصر الرقمنة.

- غاب عن الصحيفتين التحقيق الصحفي الذي يمثل أهمية بالغة في مثل هذه القضايا لما يكشفه من خلفيات تمسك كل جانب بموقفه في قضية الضمان الاجتماعي وهذا النوع من العمل الصحفي يمكن ان يرفع أيضا من قيمة الصحف خاصة في عصر الرقمنة.
- ان كل صحيفة من صحف الدراسة كانت لها طريقتها في عرض المواضيع المتعلقة بقضية الضمان الاجتماعي لجهة الابرار فقد استخدمت صحيفة الايام في مرات محدودة الصور مع عدد من التقارير والاعبار الصحفية في حين لم تستخدم صحيفة الحياة الجديدة ذلك واكتفت بنشر المواد الخبرية الرسمية وبالتالي فان تغييب الصورة او محدودية استخدامها يعكس غياب الشفافية والمسؤولية خاصة اذا ما نظرنا الى تأثير الصورة على الجمهور.
- أعطت صحيفة الايام لأنواع الخط في العناوين الرئيسة والممتدة والعمودية أهمية اكبر من صحيفة الحياة الجديدة وذلك من اجل لفت نظر القراء لقضية الضمان الاجتماعي التي شغلت قطاعا واسعا من الجمهور الفلسطيني في تلك الفترة.
- ان الإدارات التحريرية في الصحيفتين تتحلمان فيما ينشر على صفحات الجريدتين وبالتالي خطابيهما استنادا الى شكل الموقف او المصدر للمادة الصحفية، وهو ما ينفي عنهما صفة الحياد، على الرغم من ان واحدة (الايام) سمحت بمرور وجهة النظر المعارضة لتتقدم بذلك على الأخرى (الحياة الجديدة) التي حجبت صوت المعارضة تماما.
- ان صحيفة الحياة الجديدة كانت سلطوية في خطابها عندما حددت مضمون كل ما تنشره هو ما يتعلق بما يصدر عن الجانب الرسمي، مع الحرص على عدم تناول وجهة النظر الاخرى فيما يتعلق بقضية الضمان الاجتماعي، في المقابل وعلى الرغم من عدم اغفال صحيفة الايام ما يصدر عن المستوى الرسمي الا ان خطابها سمح بمرور مضامين تدعم وجهة نظر جهة من المعارضة لقانون الضمان الاجتماعي.

- ان صحيفة الأيام التي تعرف نفسها بانها صحيفة مستقلة لم تكن كذلك ولم تتمتع بالمهنية الصحفية المطلوبة عندما غيبت مواقف معارضة (اتحاد العمال ونقابات الموظفين في القطاع الخاص) ولم تواصل أيضا مواكبتها للتظاهرات والاحتجاجات الميدانية بالشكل المطلوب سواء من حيث الأهمية او عناصر الابرار كالصورة التي كانت تغيب في غالب الأحيان لمعرفة إدارات التحرير أهميتها وتأثيرها وعلى القراء.
- لم يعكس خطاب الصحيفتين محل الدراسة التزامهما بالمهنية الصحفية، فكل واحدة منهما عملت وفق سياسة تحريرية رسمتها لنفسها لم تصل الى حد الحياد المطلوب، فاذا كانت صحيفة الحياة الجديدة غيبت وجهة النظر المعارضة لقضية الضمان الاجتماعي، فان صحيفة الايام لم تجهد في معرفة خفايا قانون الضمان من المستوى الرسمي.
- مارست ادارة تحرير الصحيفتين نظريتي حارس البوابة وتحديد الاولويات في نشر المواضيع المتعلقة بالضمان الاجتماعي ما انعكس على خطابيهما الذي ينم عن عدم الاستقلالية والحياد المطلق لكليهما، وبالتالي اثبتت إدارات التحرير تمسكهما بأسلوب العمل القديم على الرغم من معرفتهما انه لم يعد يصلح في العصر الرقمي.

4.5 التوصيات

- وبناء على نتائج الدراسة يطرح الباحث مجموعة من التوصيات وهي:
- اعتماد مدونة السلوك المهني الإعلامي التي أعدتها نقابة الصحفيين لتكون أساس عمل المؤسسات الصحفية التي تزاوّل نشاطها في الأرض الفلسطينية بما يضمن حرية الصحافة بشكل عملي.
- العمل على قانون حق الحصول على المعلومة وتطبيقه على ارض الواقع لما لهذا الامر من أهمية بالغة في تحقيق الشفافية والنزاهة والمصداقية في العمل الصحفي.

- العمل على قانون يضمن حماية الصحفي وهو يمارس مهنته بشفافية وحياد، وعدم التعرض له او لذويه، او منعه من نشر المعلومات الموثقة التي يمكن ان يحصل عليها حول مثل هذه القضايا التي تهم الجمهور الفلسطيني.
- العمل على اصدار قانون نقابة الصحفيين اسوة بالمحامين والمهندسين وغيرها من النقابات لتعريف الصحفي وتحصينه من جهة وضبط الحالة العامة ومنع ممارسة المهنة الا من قبل من يعترف القانون بهم.
- على الصحافة الفلسطينية ان تطور محتواها وترتقي لتطورات العصر من الصحافة التكنولوجية في المحتوى المنشور سواء من حيث الشكل او المضمون، خاصة وان الاخبار باتت تنشر على السوشيال ميديا والنسخ الرقمية، فيما تقدم الصحف المقالات والتحقيقات والتقارير الموسعة واعمدة الرأي والقصص الصحفية المعززة بالصور التي تميزها وتتمكن من جذب القراء اليها.
- ان تفتح صحيفة الحياة الجديدة على الموقف الاخر المقابل لموقف المؤسسة الرسمية من اجل إعطاء صفة المصادقية والشفافية والمسؤولية الاجتماعية لموادها الصحفية.
- ان تعيد صحيفة الأيام تعريف نفسها بعد ان أظهرت نتائج الدراسة عدم مسؤوليتها في متابعة قضية الضمان الاجتماعي بالشكل اللازم خاصة وان هذه القضية اشغلت المجتمع الفلسطيني بكل اطيافه.
- الاهتمام اكثر من قبل الصحف الفلسطينية بالتحقيقات التي غابت عن الصحيفتين، لا سيما في مثل هذه القضايا التي تشغل الجمهور الفلسطيني.
- الاهتمام اكثر من قبل الصحف الفلسطينية بالحديث الصحفي او المقابلة الصحفية في مثل هذه القضايا الاجتماعية التي تهم الجمهور لما يوفره هذا الشكل من الصحافة من معلومات ويضع المسؤول او المعارض امام المساءلة ويكشف عن مواقفهم امام الجمهور.

- فتح المجال من قبل الصحف الفلسطينية امام الكتاب ليعبروا عن رأيهم وبحرية من خلال مقالات الرأي والتحليل لحيثيات مثل هذه القضايا التي تهم الجمهور اكثر من القضايا السياسية، لما لهذا النوع من الاشكال الصحفية من أهمية لتوضيح الحالة والتوقعات التي يمكن ان يكون عليها المشهد مستقبلا.
- الاستقلال المالي لكل صحيفة، وعدم الخضوع للممول في رسم السياسات التحريرية، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء المهني للصحافة والصحفيين، ويمنحهم المساحة الاوسع في الاستقلالية وحرية الرأي والتعبير وهو ما من شأنه ان يخلق أولا تنافسا بين هذه الصحف يعود بالتأكيد لصالح المهنية الصحفية وبالتالي لصالح أي من القضايا التي تهم الجمهور، وثانيا يمنح الصحف صفة الرقيب على أداء أي من القطاعات سواء العامة او الخاصة.
- ضرورة اعتماد الصحف بشكل اكبر على طواقمها العاملة في الميدان من مراسلين صحفيين في اعداد التقارير الصحفية وعدم الاكتفاء بالأخبار التي ترد الى الصحيفة عبر وكالة الانباء الرسمية "وفا" او غيرها من المصادر الأخرى لما يعكسه من مصداقية اكبر للمادة الاعلامية.

المراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- حبيب، س، (1963): التكافل والضمان الاجتماعي في الإسلام، العدد الثاني والثلاثون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة.
- حمدان، ح، (1986): الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الدار الجامعية، بيروت.
- حمداوي، ج، (2017): تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الشاملة الذهبية، المغرب.
- خليفة، م، (2015): الاعلام الفلسطيني النشأة والتطور، الطبعة الاولى، وزراء الاعلام، رام الله ص:5
- خليفة، م، (2015): الاعلام الفلسطيني النشأة والتطور، الطبعة الاولى، وزارة الاعلام، رام الله ص:8،9
- خليفة، م، (2015): الاعلام الفلسطيني النشأة والتطور، الطبعة الاولى، وزارة الاعلام، رام الله ص: 48،49
- خليفة، م، (2015): الاعلام الفلسطيني النشأة والتطور، الطبعة الاولى، وزارة الاعلام، رام الله ص:55
- د. ايليا، ا، وآخرون (2008): الاعلاميون واخلاقيات المهنة، الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، بيروت.

- ديوان دار الفتوى، (2016): الوقائع الفلسطينية، مادة 124، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2016م،
عدد ممتاز 11، 2016/03/20
- ديوان دار الفتوى، (2016): الوقائع الفلسطينية، مادة 2، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2016م،
عدد ممتاز 11، 2016/03/20
- ديوان دار الفتوى، (2016): الوقائع الفلسطينية، مادة 3، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2016م،
عدد ممتاز 11، 2016/03/20
- الزبيدي، ر، (2014): مبادئ العلاقات العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- الشميمري، ف، (2010): التربية الإعلامية كيف نتعامل مع الاعلام، مكتبة الملك فهد الوطنية،
الرياض-السعودية.
- صابات، خ، (1987): وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة..
- عزمي، م، (2014): مبادئ الصحافة العامة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- الفلاح، ح، (2014): الاعلام التقليدي والاعلام الجديد: دراسات وصور في مظاهر الاعلام،
الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- قنديلجي، ع، (2013): منهجية البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار البازوري العلمية للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن.
- كنعان، ع، (2013): الصحافة مفهومها وانواعها، الطبعة الاولى، دار المعترف للنشر والتوزيع،
الأردن - عمان.
- مصطفى، ا، وآخرون، (2008): المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة "منقحة"، مكتبة الشروق الدولية،
جمهورية مصر العربية

- مكاوي، ح، وآخرون (2003): اخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة-مصر.
- الهيثمي، أ، (2008): تحفة المحتاج في شرح المنهاج، رقم الطبعة: د.ط: د.ت، دار إحياء التراث العربي- بيروت، باب الضامن.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- إبراهيم، م، (2016): فاعلية الصحافة السودانية في معالجة القضايا الاجتماعية، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- أبو زائدة، م، (2017): العوامل المؤثرة في تحرير الغاوين وإخراجها في الصحف الفلسطينية اليومية دراسة ميدانية. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- الحروب، م، (2012): معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي - دراسة تحليل المضمون. جامعة الشرق الاوسط، الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- سعيود، م، (2012): تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية. جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- صوفي، س، (2016): تقييم معايير الأداء المهني لمقدمي البرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية الخاصة. جامعة القاهرة، مصر. (رسالة ماجستير غير منشورة)
- معمر، ن، (2017): فاعلية بيئة العمل الداخلية في تطوير الأداء المهني بالصحف الفلسطينية اليومية - دراسة على القائم بالاتصال. الجامعة الإسلامية، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)

- مغزي، س، (2016): أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر - دراسة ميدانية بجريدة الجمهورية. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، وهران، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

رابعاً: الدوريات والمقالات والمؤتمرات:

- د. اطيقة ع، (2018): "الضغوط المؤثرة على الممارسة المهنية الإعلامية. دراسة ميدانية للقائم بالاتصال بمدينة بني وليد الليبية"، مجلة أبحاث، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الاداب، جامعة سرت، العدد الحادي عشر، ص 307.
- د. توم، م، وآخرون، (2017): "المعايير المهنية والأخلاقية في الأداء الصحفي. دراسة تطبيقية على صحيفة القدس". مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث
- شمعون، ه، وآخرون، (2016): "أخلاقيات مهنة الصحافة في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". مركز الاعلام الفلسطيني، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (2016): أخلاقيات ومبادئ العمل الصحفي والإعلامي، القاهرة، ص: 7

خامساً: المراجع الأجنبية

- Berkowitz, D, and others (2004): "A cross-cultural look at serving the public interest: American and Israeli journalists consider ethical scenarios". Journalism, Sage Journals, UK and USA
 - <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/146488490452001> (25.3.2020)

- Caven, M, (2014): "Professional Journalism and the Coverage of Indigenization in the Mining Sector by The Herald and The Daily News in Zimbabwe". Research journal in organizational Psychology and Educational Studies: 4(2) 43-47, Zimbabwe.
- Duffy, M, and others, (2015): "Journalism in Jordan, A comparative analysis of press freedom in the post-Arab spring environment". Global Media Journal. Uk
- Hafez, K, (2002): "Journalism Ethics Revisited: A Comparison of Ethics Codes in Europe, North Africa, the Middle East, and Muslim Asia". Taylor & Francis: Political Communication (2002), (19), pp.225–250, 2002. DOI: 10.1080/0195747029005546 6
<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10584600252907461>
 (1.4.2020)
- Rupa, V, (2007): "Investigating the Journalistic Field: The Influence of Objectivity as a Journalistic Norm on the Public Debate on Genetic Engineering in New Zealand". University of Waikato, New Zealand. (Published Doctoral dissertation).

ساساً: المواقع الكترونية

- الامم المتحدة (1948): الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 22
<https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
 (20.11.2019)
- عبد الله، ع، (2014): "مهنية الصحفي المواطن: دراسة تقويمية من منظور الصحفي المحترف في الصحافة العربية". موقع ملتقى دولي Colloque international، تونس

http://ipsiconference2014.blogspot.com/2015/04/blog-post_40.html#.XMA2ii-B3q0 (26.4.2019)

- عطية، ن، (2018): تاريخ الصحافة وتطورها .. ظهور الصحافة في المملكة وتاريخ إصدار بعض الصحف، العاصمة نيوز، السعودية.

<https://alasmeh.com/22290-2/> (17.5.2020)

- مركز الأبحاث، م.ت.ف (2018): بروتوكول باريس الاقتصادي، 1994: البنود 38، 39، 40، 41

اتفاقية-باريس-الاقتصادية- <https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2018/04/> . (27.11.2019)pdf

- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، (1995): صحيفة الايام (رام الله)

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5123 (1.5.2019)

- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، (1995): صحيفة الحياة الجديدة (رام الله)

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5122 (1.5.2019)

الملاحق
ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1	د. محمد اشتوي	أستاذ الاعلام والعلوم السياسية في جامعة فلسطين التقنية
2	د. سعيد شاهين	أستاذ الاعلام في جامعة الخليل
3	د. غسان نمر	أستاذ الصحافة الاعلام في جامعة القدس سابقا
4	حازم السويطي	رئيس تحرير الاخبار في تلفزيون فلسطين
5	إيهاب الرفاعي	مدقق لغة عربية لنشرات اخبار تلفزيون فلسطين وتقارير صحيفة القدس العربي اللندنية

ملحق رقم (2) استمارة تحليل المضمون (القضايا والموضوعات التي تناولتها صحف الدراسة)

مستوى المعنوية	ك ² المحسوب ة	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		القضايا والموضوعات
		%	ك	%	ك	%	ك	
								مواقف الرئاسة
								مواقف الحكومة
								مواقف لجنة المجلس التشريعي
								مواقف مؤسسة الضمان الاجتماعي
								مواقف الفصائل والأحزاب السياسية
								مواقف مؤسسات المجتمع المدني
								مواقف اتحاد العمال
								مواقف الحراك العمالي
								مواقف النقابات المهنية
								مواقف القطاع الخاص
								مواقف نقابات الموظفين في القطاع الخاص
								مواقف الحراك الفلسطيني الموحد
								مواقف رجال الأعمال
								مواقف وجهاء ورجال العشائر
								أخرى
								الإجمالي

محلّق رقم (3) المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة

مستوى المعنوية	ك ² المحسوبة	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		فئة المصدر
		%	ك	%	ك	%	ك	
								المراسل
								وكالة انباء رسمية (وفا)
								مواقع الكترونية محلية
								تلفزيون فلسطين والقنوات التابعة له
								وكالات انباء عربية
								وكالات انباء عالمية
								وكالات انباء محلية غير رسمية
								وسائل اعلام أخرى
								مصادر متعددة
								مجهولة المصدر
								اخرى
								الإجمالي

معلق رقم (4) شكل المادة الصحفية في صحف الدراسة

مستوى المعنوية	كا ² المحسوبة	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		شكل المادة الصحفية
		%	ك	%	ك	%	ك	
								خبر صحفي
								حديث صحفي
								مقال صحفي
								تقرير صحفي
								تحقيق صحفي
								صورة صحفية
							الإجمالي	

مطلق رقم (5) موقع المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة

مستوى المعنوية	2أ المحسوبة	المجموع		صحيفة الأيام		صحيفة الحياة الجديدة		موقع المادة الصحفية
		%	ك	%	ك	%	ك	
								الصفحة الاولى
								الصفحات الداخلية
								الصفحة الاخيرة

محلّ رقم (6) عناصر الإبراز المستخدمة في صفّ الدراسة

مستوى المعنوية	2أ المحسوبة	المجموع		الأيام		الحياة الجديدة				
		%	ك	%	ك	%	ك			
								ممتد	من حيث الاتساع	الغوايين
								عريض		
								عمودي		
								رئيسي	من حيث الوظيفة	
								ثانوي		
								فرعي		
								استخدم صور	الصور	
								لم يستخدم صور		

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين.....	93
ملحق رقم (2) استمارة تحليل المضمون (القضايا والموضوعات التي تناولتها صحف الدراسة).....	94
ملحق رقم (3) المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة.....	95
ملحق رقم (4) شكل المادة الصحفية في صحف الدراسة.....	96
ملحق رقم (5) موقع المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة.....	97
ملحق رقم (6) عناصر الإبراز المستخدمة في صحف الدراسة.....	98

فهرس الجداول:

62.....	جدول 1.4: الموضوعات التي تناولتها صحف الدراسة.
66.....	جدول رقم 2.4 المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة.
68.....	جدول رقم 3.4: شكل المادة الصحفية في صحف الدراسة.
70.....	جدول رقم 4.4: موقع المادة الصحفية الخاصة بقضية الضمان الاجتماعي في صحف الدراسة.
71.....	جدول رقم 5.4: عناصر الإبراز المستخدمة في صحف الدراسة.

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ت.....	مصطلحات الدراسة
ج.....	الملخص
د.....	Abstract
1.....	الفصل الاول
1.....	1. تمهيد
4.....	2. مشكلة الدراسة
5.....	3. أهمية الدراسة
5.....	4. أهداف الدراسة
6.....	5. أسئلة الدراسة
7.....	6. نموذج الدراسة او أسلوب القياس
15.....	الفصل الثاني
15.....	1.2 المبحث الأول: الصحافة
15.....	1.1.2 المقدمة
16.....	2.1.2 مفهوم الصحافة وتعريفها
17.....	3.1.2 تاريخ الصحافة
18.....	4.1.2 تاريخ الصحافة الفلسطينية
23.....	5.1.2 أهمية الصحافة
24.....	6.1.2 الصحافة الاجتماعية
24.....	7.1.2 المهنية الصحفية او الاخلاق المهنية للصحافة
25.....	8.1.2 اخلاقيات العمل الإعلامي ومهنة الصحافة
30.....	9.1.2 اخلاقيات العمل الصحفي في ظل النظريات الإعلامية
32.....	2.2 المبحث الثاني: الضمان الاجتماعي
32.....	1.2.2 تعريف الضمان الاجتماعي لغة
32.....	2.2.2 تعريف الضمان الاجتماعي اصطلاحا
33.....	3.2.2 تاريخ الضمان الاجتماعي
33.....	4.2.2 تطبيقات الضمان الاجتماعي في فلسطين
34.....	5.2.2 اهداف قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني
35.....	3.2 الدراسات السابقة
35.....	1.3.2 رسائل ماجستير
42.....	2.3.2 دراسات بحثية
47.....	3.3.2 دراسات اجنبية

54.....	4.3.2 ملخص الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها
55.....	5.3.2 استفادة الباحث من الدراسات السابقة
56.....	6.3.2 موقع الدراسة من الدراسات السابقة وأهميته
57.....	الفصل الثالث
57.....	1.3 المقدمة
58.....	2.3 منهجية الدراسة وأدواتها
59.....	3.3 مصادر المعلومات
59.....	4.3 مجتمع الدراسة
59.....	5.3 عينة الدراسة
60.....	6.3 حدود الدراسة
61.....	الفصل الرابع
61.....	1.4 مقدمة
62.....	2.4 نتائج أسئلة الدراسة
74.....	الفصل الخامس
74.....	1.5 مناقشة النتائج
78.....	2.5 نتائج الدراسة وربطها بالنظريات المطروحة
81.....	3.5 الاستنتاجات
84.....	4.5 التوصيات
87.....	المراجع:
93.....	الملاحق
99.....	فهرس الملاحق
100.....	فهرس الجداول:
101.....	فهرس المحتويات